بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الدراسات العليا/ كلية التربية البدنية والرياضية

بحث لنيل درجة الماجستير في تخصص الإدارة الرياضية بعنوان:

دراسة حالة الأستثمار في الاندية الرياضية محلية الخرطوم

Investment in Sports Clubs Case Study

اعداد :

الطالب :أحمدمحمد ساتي الخطيب

إشراف:

بروفسير: آمال محمد أبراهيم بابكر

مارس 2016

المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفهرس	أ
	آية قرانية	ج
	الاهداء	ح
	الشكر والتقدير	خ
	ملخص البحث باللغة العربية	د
	ملخص البحث باللغة الانجليزية	ذ
الفصل الاول		
1-1	المقدمة	2
2-1	مشكلة البحث	3
3-1	اهمية البحث	5
4-1	اهداف البحث	5
5-1	اسئلة البحث	6
6-1	مجالات البحث وحدوده	6
1-6-1	المجال البشري	6
2-6-1	المجال المكاني	6
3-6-1	المجال الزماني	6
7-1	التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث	6
1-7-1	الاستثمار	6
2-7-1	الاستثمار في المجال الرياضي	6
3-7-1	النادي الرياضي	6
4-7-1	اندية كرة القدم المحترفة	7
5-7-1	المجال الاستثماري الرياضي	7
6-7-1	ادارة الاستثمارالرياضي في كرة القدم	7
الفصل الثاني		
1-2	المقدمة	9
2-2	مفهوم النادي الرياضي	9
1-2-2	المعيار الاول التكوين	10
2-2-2	المعيار الثاني ممارسة النشاط الرياضي	10
3-2-2	المعيار الثالث الشخصية الاعتبارية	10
4-2-2	المعيارالرابع الصفة التعاقبية	11
5-2-2	المعيار الخامس العضوية	11
6-2-2	المعيار السادس البنية التحتية	11
7-2-2	المعيار السابع الموارد المالية	11
3-2	الموارد البشرية	11

4-2	انواع الاندية الرياضية	12
1-4-2	النادي الاجتماعي	12
1-1-4-2	اهداف النادي الاجتماعي	12
2-4-2	النادي الرياضي	13
5-2	تاريخ اندية كرة القدم ي السودان	13
1-5-2	تكوين الاندية الرياضية	13
2-5-2	الرياضة الجماهيرية	15
6-2	دوري المحترفين	16
7-2	شروط الفيفا	16
8-2	الاستثمار في المجال الرياضي	18
1-8-2	مفهوم الاستثمار	18
2-8-2	تعريف الاستثمار	19
9-2	تعريف الاستثمار في المجال الرياضي	21
10-2	انواع الاستعمار	21
1-10-2	الاستثمار الوطني	21
2-10-2	الاستثمار الاجنبي	21
3-10-2	الاستثمار الحقيقي	22
4-10-2	الاستثمار المالي	22
5-10-2	الاستثمار البشري	22
6-10-2	الاستثمار المخطط	22
7-10-2	الاستثمار الخاص	23
11-2	المقومات الاساسية للاستثمار في المجال الرياضي	23
1-11-2	المقومات القانونية	23
2-11-2	امكانية الربح بالاستثمار في المجال الرياضي	24
12-2	فلسفة وخطط الدولة لاعطاء تسهيلات للاستثمار فب مجال الرياضة	24
1-12-2	العوامل الاقتصادية التي تؤثر علي القرارات الاستثمارية	25
2-12-2	تمثيل مصادر التمويل في الرياضة	26
3-12-2	حسب طبيعة التكوين	27
4-12-2	حسب الملكية	27
13-2	راس مال عام	27
1-13-2	حسب المصدر	28
2-13-2	راس مال المؤسسة الرياضية	28
14-2	دوافع الخصخصة كاهم اوجه الاستثمارفي النادي الرياضي	28
1-14-2	طرق واساليب الخصخصة في المجال الرياضي	29
1-1-14-2	طرق اساليب الخصخصة الكاملة	29
2-1-14-2	طريقة المزاد	29
3-1-14-2	البيع بالتفاوض	29

4-1-14-2	المناقصة	30
5-1-14-2	ترويج الاسهم	30
6-1-14-2	شراء الإدارة والمستخدمين	30
7-1-14-2	توزيع الاسهم	30
8-1-14-2	مستندات الفرق أو الكوبونات	30
15-2	طرق واساليب الخصخصة واندية كرة القدم	31
1-15-2	مشروع الاستثمار المشترك	31
2-15-2	التأجير التمويلي	32
3-15-2	التأجير التشغيلي	32
4-15-2	البيع وإعادة التأجير	33
5-15-2	التأجير بدون حق الشراء أو تحديد العقد	33
6-15-2	التأجير مع دفعة مقدمة وحق الشراءالائيماني	33
7-15-2	التأجير بالمشاركة في القيمة	33
8-15-2	التأجير مع قيم ايجارية متغيرة	34
1-8-15-2	المزايا التي يمكن تحقيقها للمستأجر	34
2-8-15-2	المزايا التي يمكن تحقيقها للمؤجر	34
3-8-15-2	عقد ادارة مشتركة	35
4-8-15-2	التأجير	35
16-2	اسلوب البناء والتمليك والتشغيل ونقل الملكية	35
1-16-2	اسلوب البناء والتمليك والتشغيل	35
17-2	تحويل الاندية الي شركات مساهمة	36
1-17-2	الطرق المستخدمة للتقيم	36
2-17-2	معوقات تحويل الاندية الرياضية لشركات مساهمة	37
3-17-2	الاثار المالية للتحويل	37
4-17-2	الاثار الاقتصادية للتحويل	38
5-17-2	الاثار الثقافية لتحويل الاندية الي شركات مساهمة	39
18-2	الدراسات المشابهة والبحوث المرتبطة	40
1-18-2	مقدمة	40
2-18-2	الدراسات المشابهة	41
3-18-2	الدراسات الاجنبية	49
4-18-2	التعليق علي الدراسة السابقة	52
5-18-2	تحليل الدراسات السابقة	52
الفصل الثالث		
3	منهجية البحث واجراءاته	55
1-3	مقدمة	55
2-3	منهج البحث	55
3-3	مجتمع البحث	55

4-3	عينة البحث	55
5-3	ادوات جمع البيانات	56
1-5-3	بناء الاستبانة	56
2-5-3	خطوات بناء الاستبانة	56
6-3	الدراسة الاستطلاعية	56
7-3	صدق الاداء	57
8-3	تحكيم الاستبانة	57
9-3	التحقيق في المعاملات العلمية للاستبانة	57
1-9-3	اختيار صدق المضمون	57
2-9-3	قياس صدق الاتساق الداخلي	58
3-9-3	اثبات الاستبانة	59
10-3	ملخص الدراسات الاستطلاعية	60
11-3	التوصيف النهائي للاستبانة	60
1-11-3	تحديد اشارات الاستبانة	60
2-11-3	مفتاح التصحيح	61
3-11-3	الاساليب الاخصائية المستخدمة في البحث	61
الفصل الرابع		
4	نتائج البحث	63
1-4	عرض بيانات المحور الاول	64
2-4	عرض بيانات المحور الثاني	66
3-4	عرض بيانات المحور الثالث	67
الفصل الخامس		
1-5	ملخص البحث	69
2-5	المراجع العربية	70
3-5	المراجع الاجنبية	73
4-5	الاستبيان	75

آيـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَى:(وَآنْ لَيسَ لِلإنسانِ إلا ما سَعي(39) وآن سَعَيهُ سَوفَ يُرَى(40) ثُمَّ يُجْزئهُ الجَزَآءَ الأوفَى(41)

صدق الله العظيم (سورة النجم الآيات (39- 41)

الإهداء

الي روح **والدي** الطاهرة التي صعدت الي السماء الذي علمني المثابرةوالكفاح.

الي **والدتي** التي سهرت الليالي لتنيرطريقي.

الي **افراد الاسرة الكريمة** خاصة الدكتور /**عادل محمد ساتي** الذي بسط طريقي بالمراجع والكتب.

الي اخواني.

الي اخواتي.

الي كل الاصدقاء والزملاء .

الشكر والتقدير

اتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة **امال محمد ابراهيم** علي مساعدتي واسراي بفيض من المعرفة والمعلومات حتي صارت هذه الدراسة بين ايديكم.

كما اشكر كل الذين استجابوا للاستبيان وعبروا عن ارائهم بوضوح.

كما اشكر افراد الاسرة الكريمة لمساعدتم وتشجيعهم نحو التقدم والرفعة خاصة الاستاذ **/يس عوض**.

اخص بالشكر الزوجة **افراح فتحي** لتحملها المشاق تشجيعي نحو الامام

ملخص البحث باللغة العربية

يهدف هذا البحث الي دراسة رؤية الخبراء والمتخصصين والمستفيدين من إستثمار النادي الرياضي التعريف بأهداف الاستثمار في النادي بجانب تحليل مدي توفر فرص الاستثمار في النادي الرياضي, برصد مشكلات الاستثمار في النادي الرياضي ,كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كطريقة لاجراء البحث والاستبانة كاداة ومثل عينة البحث الاداريين في الاندية الرياضية المسئوليين ,وزارة الشباب والرياضة وبعض المهتميين من الاعلاميين في المجال الرياضي ثم اختيارهم بالطريقة العمدية , وتم معالجة البيانات الاحصائية باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية

تتلخص اهم النتائج البحث فيما يلي:-

- معظم المشكلات الاستثمارفي الاندية الرياضية مرتبة بضعف مصادر التمويل من البنوك
- كما أن الاستثمار قي الاندية الرياضية يحتاج لاموال ضخمة بما ان الاستثمار في الاندية الرياضية التي تعاني من قلة الضمانات المقدمة للمصارف هذه المشكلات من افرازات وعدم وجود الخبرات الادارية في هذا المجال.

وجاءت اهم التوصيات:-

- العمل علي اصدار قوانين مرنة لفتح فرص الاستثمار في المجال الرياضي ومراجعتة .
- تحديث كافة التشريعات ذات الاثر علي الاستثمار الرياضي ومواكبتها.
- إعادة هيكلة الأندية الرياضية علي اسس علمية حديثة.
- ضرؤرة دعم الاندية الرياضية علي مستوي البنية التحتية والاساس بحسب ما ورد في قرار الفيفا
- يجب العمل علي تحقيق الانسجام بين القطاع العام والخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.
- ضرورة توفير قاعدة من البيانات لتزويد المستثمرين بالمعلومات الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.

Abstract in English

This research aims to study the vision of experts and specialists and the beneficiaries of the investment Sports Club definition of the objectives of the investment in the club next to the bezel analysis provides investment opportunities in the sports club, to monitor investment in the sports club's problems, as was the use of descriptive and analytical approach as a way to conduct research and questionnaire as a tool, and like the sample search administrators in sports clubs, officials at the Ministry of youth and Sports and some of the media in the sports field and then choosing the way mayors, was addressing the statistical data using the Statistical Package for social Sciences

The major research results are as follows- :

-Most of the problems of venture sports clubs arranged weak sources of funding from banks

-The valuable sports clubs need to invest huge funds, including the investment in sports clubs which suffer from a lack of guarantees provided to banks from the secretions of these problems and the lack of management expertise in this area.

It came the most important recommendations- :

-Work on a flexible laws to open up investment opportunities in the sports field and reviewed.

-Update all relevant impact on investment sporting.

-Restructuring of the sports clubs on the foundations of modern science.

-Support sports clubs on infrastructure and base level according to a decision by FIFA

-Must work to achieve harmony between the public and private sector in the development of a national investment policy pertaining to the field of sports.

- The need to provide a database to provide investors with information on investment in the sports field.

الفصل الاول

المقدمة وخطة البحث

الفصل الاول

الاطار العام

1- 1 المقدمة:

ان الإستثمار في المجال الرياضي أصبح يلعب دوراً مهماً وحيوياً في تطوير الرياضة وهو واحد من اهم الأدوات الاقتصادية ذات النفع الكبير والمردود الايجابي نحو بناء استراتيجية رياضية مستقبلية ترتكز عليها المؤسسات الرياضية لصالح الأجيال القادمة. واذا عرفنا ان الكرة السودانية التي يظل الاستثمار الرياضي فيها شبه معدوم, نظراً للبطء في عملية خصخصة واستثمار الانشطة الرياضية, في منظومة رياضيه لم تزل حتي الان تعقد اللجان لتعديل القوانين دون اراء صريحة تدعم الموقف الرياضي مما جعل دخول أي شركة إعلانية أو اقتصادية أوتجارية صعب التحقيق عليه كلياً. المهم الاستفادة ودراسة التجارب العالمية في هذا الاتجاه أو التجارب الآسيوية الناجحة مثل اليابان كوريا لتطبيق احتراف سليم. فأعتقد أن الطابع العام يتطلب خصخصة الأندية التي توجد لديها مغرات وتطبيق وتفعيل نظام الخصخصة علي الأندية الأخري. الذي سوف يساهم في إيجاد الإدارة الاحترافية في مجالات الرياضة والاستثمار والتسوق الرياضي وتحويل الرياضة من مجالات ترفهية الي رياضة صناعية استثمارية.

لأنّ الرياضة أصبحت صناعة تحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة, ترتبت علي ذلك اتخاذ اجراءات وتدابيرتخضع الرياضة للنظريات الرأسمالية والاقتصادية ,وعليه أصبح من الصعب ان تظل الرياضة بعيدة عن إيقاع العمل الاقتصادي والاستثمار, مما دعي الي صياغة المبررات التي اتفقت علي إتخاذ القرارات الفنية والادارية التي تؤيد تطبيق خصخصة اندية كرة القدم الرياضية بالاجماع لعلاج ضعف الكفاءة الاقتصادية والادارية المرتبطة بتسير الاندية وتحسين نوعية اتخاذ القرار الاداري بعيداً عن التدخل الحكومي.(امال محمد ابراهيم,2015-ص 38-43).

يعتبر الاستثمار في الاندية الرياضية وسيلة وغاية هامة تعزز دعم النادي الرياضي من ناحية مالية لتحقيق الأهداف لرياضة كرة القدم , كما انها تضمن التغلب علي التحديات والمعانات التي يعانيها النادي الرياضي, من عجز مستمر في الميزانية نتيجة قصور الإيرادات علي مستوي النفقات وتراكم الدين العام والذي يمثل ضغوطاً علي الاندية الوطنية, وذلك في اطار استراتيجية التخصيص التي تهدف إلي تقليص دور الدولة المباشر في ادارة الاندية وترك ذلك للقطاع الخاص وتركيز هذا الدور علي الإشراف والتنظيم والرقابة لدعم التوجه الاقتصادي وتفعيل دور الاستثمار في النادي الرياضي, وقد تم صياغة المبررات التالية كأسباب لخصخصة الاندية الرياضية لكرة القدم

((Amal Mohammed and Busskara Ahmed Babker(2015-pag5)))

- رفع كفاءة النادي الرياضية وفعالية التشغيل والادارة.
- تخفيف الاعباء المالية عن الدولة وتقليص العجز في ميزانيتها.
- اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية والمحلية للاستثمار في الاندية الرياضية.
- توسيع قاعدة الملكية للنادي الرياضي.
- تعزيز دور القطاع الخاص.
- تعزيز المركز التنافسي للاندية الرياضية.

يعتبر الهيكل الاقتصادي للرياضة في السودان ضعيف لتركيزه من عائد الايجارالمرافق التي تملكها الاندية والتي توصف جملة بانها ايرادات ضئيلة. مما يقيم الدخل منها بالضئيل لذا أصبح السودان غير قادر علي التماشي مع التطور العالمي الهائل في مجال البنية التحتية والمنشأة الرياضية والتدريب والانفاق علي اللاعبين والمدربين .,مما يؤكد حاجتنا للاستثمار في النادي الرياضي.(عادل عبدالعزيز 2008- ص 1).

1- 2 مشكلة البحث:

ان القطاع الرياضة يعد مكون حيوي لمكونات التنمية الاجتماعية وقد ارتبط تطور المجال الرياضي بتقديم الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويعد التمويل من عوامل تطورها ولكن واقع التمويل يعتمد علي الدولة بنسبة كبيرة وعلي التمويل الذاتي بنسبة ضئيلة ولكن دعم الدولة غير مستقر ولا يفي بكافة الحاجات والرعاية من قبل الشركات الكبيرة غير مستقرة وتعتمد علي عقلية الاداريين لذا فهي عرضه لتغير السياسات أو الافراد وعموماً فان واقع تمويل الرياضة في السودان يبين انه من اضخم المشكلات التي تعيق التطور في المجال الرياضي ومواكبة المتغيرات التقنية التكنولوجية. لأن طبيعة ونمط التمويل يؤثر علي مستوي الاداء والتمثيل واستقرار ونجاح المواسم الرياضية رغم ان معظم الاندية والاتحادات الرياضية لديها اصول منقولة ضخمة تمكن من استثمارها بطريقة آمنة للطرفين, ولكنها غير مستثمرة مما يؤكد وجود فرص يمكن استغلالها في اتجاه التطوير ولكن تطبيق الفكر الاستثماري والتجاري يحتاج الي رؤي متجددة يتم التوعية بها لأن آليات حشد الموارد المالية قابلة للتطبيق بشرط التوعية بها وتوفير البيئة القانونية المحددة لتطبيقها وتحديد الضمانات للمستثمر والموسسة الرياضية في اطار الشراكة الذكية فالرياضة ومنشآتها في الكثير من المدن رافد التطور والانفتاح وقيام المنشآت الرياضية الضخمة التي تضم الكثير من المنشآت الفرعية الأخري والمراكز والملاعب الرياضية المتنوعة تدخل في الاستثمارالرياضي وتساعد في ايجاد الوظائف والاعمال مما يؤدي الي تطور المجتمعات , وتحسين بناء الصحة الجسدية والنفسية للجميع.

ونمازج المشاركة الاقتصادية في الرياضة تجسد اتجاهات سلوكية ومفاهمية متعددة الاشكال والمضامين تتلخص في الاتجاه نحو الاستثمار في المجال الرياضي وقد تم تناول هذه المفاهيم علي مستوي اللجنة الاولمبية الدولية فأصبح من السهل معرفة العلاقة التجارية التي تتبلور في تنافس البلدان والقنوات الفضائية لإستضافة الأحداث الرياضية وتنافس مؤسسات الاعمال والشركات الكبري في مجال الرعاية لتعزيز مكانتها في مجالات العرض والتمويل والحصول علي عطاءات المنشآت الرياضية ويلاحظ ضخامةالشركات التي تتعامل في هذا المجال لان مشروعات الانشاء والبناء في المجال الرياضي تعد جاذبة لملاك رأس المال لما لها من روابط دولية وعلاقات وتنوع الانشطة والمنشآت وتاكيد دورها في الانعاش والاندماج في الاقتصاد العالمي والنظر الي الرياضة علي انها قطاع اقتصادي مستقبلي رئيسي, يمكن أن تساهم إسهاماً كبيراً في الازدهار اقتصادياً ,لما لها دوراً في تنشيط السياحة والتجارة العقارية. وتشير دراسة علمية في جريدة "اقتصاديات الرياضة"الصادرة عام 2005 لتحليل أحصائيات الاقتصاد الأمريكي أن حجم الدخل السنوي لقطاع الرياضة في امريكا بلغ 5و212 مليار دولار, وهو يمثل ضعف قطاع الصناعة وسبعة أضعاف الإنتاج السينمائي, حيث تطورت صناعة الرياضة وأصبحت من الاقتصاديات المفتوحة,حيث بلغ دخل الرياضة الامريكية 1و75مليار دولار,واحتلت صناعة الرياضة المرتبة الخامسة في الاقتصاد الامريكي عام 1999,وبلغت 155ملياردولار عام 2003م, وتسهم نحوأربعة آلف شركة لرعاية الأنشطة الرياضية وتصل قيمة المساهمات ملياري دولار وتوفر275 الف وظيفة سنوياً وتضاعفت هذه الأرقام إلي أربعة أضعاف في عام 2010م, و بالنظرألي صناعة الرياضة في اليابان فقد احتلت المرتبة الخامسة, بينما احتلت ايطاليا المرتبة الثانية وكذلك حال الكثيرمن الدول الأخري التي أصبحت فيها الاستثمارات الرياضية تصل إلي أرقام فلكية, ويجب ألانستعجب من ذلك لأننا لو استعرضنا دخل الأندية في العالم مثل ريال مدريد وبرشلونة حيث بلغت إيراداتهما في عام واحد فقط 800مليون يورو, وبذلك أصبحا قيمة ثابتة في بورصة المال والاعمال تتسابق أكبر الشركات العالمية لخطف ودهما ونيل رضاهما بغية الاستفادة من هذا الصيت الهائل وخير مثال آخر علي ذلك السعودية والإمارات وقطر.

لابد أن تكون هنالك عدة خطوات هامة من اجل بناء قاعدة استثمارية علي متينة وثابتة تحقق لكل الاطراف اهدافها لذلك لابد من القيام بمراجعةً شاملة لكل الانظمة المتعلقة بالاستثمار في الاندية ومقارنتها بالتجارب الدولية المتطورة والتوصية بتعديل ما يحتاج الي احداث تعديل أو تطوير حسب الحاجة وأن لزم الامر وضع انظمة أو لوائح جديدة أو ايجاد الية للتعاون مع كل الخبرات القانونية المختصة في هذا المجال لاعداد كراسة استثمار شاملة توضح جميع المحددات التي تحكم الاستثمار الرياضي وحقوق كل الاطراف وواجباتها , حيث يلاحظ أن هناك خلافات مستمرة علي

اموريفترض أنها من البديهات من حلها ويبدؤ ان السبب هو عدم وضوح هذه المحددات والحقوق والواجبات والاستفادة من التجارب التي حدثت في الاندية العالمية مثل ريال مدرية وبرشلونة ومانشتير يونايتد وميلان وغيرها . وعلي اساس المعطيات يسعي الباحث الي وضع سياسة عامة لاقرار مبدأ الاستفادة من مزايا الاستثمار التي يمنحها قانون الرياضة 2003م الذي يحدد وسائل الحصول علي الموارد الماليةويسمح بالتربيح والاستثمار ويحمي امتلاك الاندية والاتحادات لمنشآتها واموالها العقارية المنقولة أو بالتقادم ولا يسمح بحجز ممتلكاتها لاستيفاء الضرائب والرسوم المستحقة للخزينة العامة وفي البند(27) تتمتع بالاعفاءات من الرسوم الجمركية علي العقارات والادوات والمعدات والاجهزة المستوردة ويشمل ذلك الضرائب والخدمات(منشورات وزارة الثقافة والشباب الرياضة قانون الرياضة2003- ص7). واقتراح آليات تنفيذ واجراءات بغرض اعداد دراسة فنية توضح آراء المتخصصين الاقتصادية والفنية الرياضية لإبراز الفرص ونقاط القوة ودراسة المهددات والمخاطر ونقاط الضعف لطرح إمكانية علاجها. في اطار مجموعة من المبادئي التي تنظم الاستثمار في الرياضي ودراسة مورده وتسليط الضوء علي الحاجة المتجددة والمتزايدة لتحديث الرؤي المرتبطة بتثبيت قيمتها الرياضية والاجتماعية والثقافية وحاجتها للتمويل والاستثمار والموازنة بينها وبين رؤي المستثمرين وحقهم في الربح.

3-1 أهمية البحث:

تاتي أهمية هذا البحث في تناوله لجانب هام وهو إقتصاديات الرياضة وتتلخص هذه الاهمية فيما يلي:-

- دراسة الواقع الحالي للاستثمار في المجال الرياضي لوضع رؤية واضحة المعالم مبنية علي الاساس العلمي وتسهل التجاوب مع تجربة الخروج من اطار الإعتماد علي التمويل الحكومي كمصدر وحيد لتمويل المؤسسات الرياضية.
- ربط الإستثمار في المجال الرياضي بالدراسات العلمية والاكاديمية لها اثر في الارتقاء بمستوي التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم في مجال تطبيق السياسة الادارية للإستثمار وإدارة الشراكة الذكية.
- دراسة كيفية إداراة المؤسسات الرياضية في ظل آليات اقتصاد السوق الحر الذي يتجه نحو الاتفاقات التجارية الدولية.

4-1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الي دراسة رؤية الخبراء والمتخصصين والمستفيدين من إستثمارات النادي الرياضي.

- ❖ التعرف بأهداف الإستثمارفي النادي الرياضي.
- ❖ تحليل مدي توفر الفرص الإستثمار في النادي الرياضي.
- ❖ رصد مشكلات الإستثمار في النادي الرياضي.

1-5 أسئلة البحث:

- ما هي أهداف الإستثمار في النادي الرياضي؟
- ما مدي توفر فرص الإستثمار في النادي الرياضي؟
- ما مشكلات الإستثمار في النادي الرياضي؟

1-6 مجالات البحث وحدوده:

1-6-1 المجال البشري:

الاداريين في الاندية الرياضية والمسئوليين بوزارة الشباب والرياضة وبعض المهتمين من الاعلاميين في المجال الرياضي.

1-6-2 المجال المكاني: اندية كرة القدم بولاية الخرطوم .

1-6-3 المجال الزماني: 2013- 2016م.

1-7 التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث:

1-7-1 الإستثمار:

عمل هدفه زيادة راس المال أو الموارد عن طريق تشغيل رأس المال أو استغلاله بهدف تشغيل أصوله وهو احد الوسائل الاساسية لتنفيذ برامج التنمية(حسن احمد الشافعي2006- ص18).

1-7-2 الإستثمارفي المجال الرياضي تعريف إجرائي:

عمل هدفه زيادة رأس المال أو الموارد عن طريق تشغيل رأس المال أو استغلاله بهدف تشغيل أصوله بما يتيح المنفعة التبادلية بين المستثمر والمؤسسات الرياضية للنادي الرياضي.

1-7-3 النادي الرياضي:

مؤسسة رياضية تربوية اجتماعية وثقافية تسهم في بناء وإعداد مجتمع صحي يخدم أهداف المجتمع وفلسفة الدولة , وفي الآواني الأخيرة صار يمثل مؤسسة تجارية ذات قيمة اقتصادية لأعضائه ومالكه. وهو "هيئة أهلية أو رسمية مرخصة من وزارة الشباب والرياضة,تمارس نشاطاً رياضياً وثقافياً واجتماعياً وفقاً لما ينص عليه نظامها الداخلي المعتمد"

1-7-4 اندية كرة القدم المحترفة:

الاندية المحترفة: هي شركات مساهمة مملوكة لاشخاص مستثمرين ومن ثم باتت في يد مالك ملياردير واحد أو مملوكة لجمعيتها العمومية بنسبة 51% ولشركة رياضية أو استثمار بنسبة 49% أو مملوكة بالكامل لهيئته العامة وتنشئ شركة من النادي هي من تدير استثمارات النادي وقد تكون الاندية شركات مساهمة مملوكة للمؤسسات ومن ثم تطرح اسهمتها علي هيئتها العامة وتكون شريكة فيها الي ان نصل الي الاستقلال الكامل عن المؤسسة.

1-7-5 المجال الإستثماري الرياضي:

هو نشاط يستقطب الاموال للنادي أو الفريق من خلال تسويق الحقوق الخاصة بكل فريق حسب انظمة البلد الذي يتبع لها النادي.

1-7-6 ادارة الإستثمار الرياضي في كرة القدم:

هو توظيف انشطة الادارة في العملية الرياضية بحيث تقوم تلك الادارة بتسويق تلك الحقوق واستقطاب الاموال مقابل تلك الحقوق لدعم مسيرة الفريق الفنية.

الفصل الثانـي

الإطارالنظرى والدراسات السابقة والمشابهة

الفصل الثاني

الاطارالنظرى والدراسات السابقة والمشابهة

1-2 المقدمة

أن المؤسسات التربوية لا تكون علي نمط واحد , أو كيفية واحدة طول حياة الإنسان, إذ إنها متعددة الأشكال , مختلفة الأنماط, وتختلف بأختلاف مراحل عمر الانسان,وظروف مجتمعية , وبيئته المكان والزمنية والمعيشية, وما فيها من عوامل وقوي. كما تختلف بأختلاف نوعية النشاط التربوي الذي تتم ممارسته فيها وهنا يمكن تعريف المؤسسات التربوية بأنها تلك البيئات أو الأوساط التي تُساعد الإنسان علي النمو الشامل لمختلف جوانب شخصيته.

و(الاندية) صورٌ مختلفة ومتنوعةٌ تبعاً لمستوي وعي وثقافة المجتمع وظروفه المختلفة , فمن النوادي ما يكون محصصاً للرياضة البدنية وممارسة ألعابها ونشاطاتها المختلفة.ومنها ما يكون مخصصاً للعناية بالجوانب الثقافية والانشطة الأدبية والفعاليات الفكرية, ومنها ما هو اجتماعي يهتم بخدمة المجتمع وتلبية احتياجات أفراده. ألا أنها تشترك جميعاً في أن لها آثاراً هامة في بناء شخصية الإنسان, وتحديد اتجاهاته, وتكون ثقافته وفكره, لاسيما في فترة الشباب من العمر التي يُكثر الإنسان خلالها من تواصله مع هذه المؤسسات بصورةٍ بأخري. كما أن من آثارها الإيجابية شغلها لأوقات الفراغ عند الإنسان بما يعود عليه بالنفع والفائدة.

2-2 مفهوم النادي الرياضي:

- النادي الرياضي, مؤسسة رياضية تربوية واجتماعية وثقافية تسهم في بناء واعداد مجتمع صحي يخدم أهداف المجتمع وفلسفة الدولة,وفي الآونة الأخيرة صار يمثل مؤسسة تجارية ذات قيمة اقتصادية لأعضائه ومالكيه. وهو "هيئة أهلية أو رسمية مرخصة من وزارة الشباب, تمارس نشاطاً رياضياً واجتماعياً وفقاً لما ينص عليه نظامها الداخلي لبمعتمد"

قد حدد قانون2003 النادي الرياضي" يقصد به النادي المنشأ وفقاً لاحكام المادة 14- (1) ينشأ وفقاً لأحكام هذا القانون نادٍ لممارسة رياضية واحدة أو اكثر وتكون له شخصية اعتيادية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام.

2-2- 1المعيار الاول:التكوين

ويقصد به اي من الهئيات الرياضة التي تكونها جماعة من الافراد لايقل عددهم عن (300فرد) تجمعهم فكرة رياضية تهدف الي نشر التربية الرياضية وتهئية الوسائل للاستفادة القصوي من اوقات فراغهم والترويح عنهم بم يعود عليهم بالفوائد البدنية والصحية والاجتماعية ويمارس اكثر من منشطين رياضيين مسجلين ؤلا يسعي لتحقيق الربح.

2-2-2 المعيارالثاني ممارسة النشاط الرياضي:

أ- ممارشة الألعاب الرياضية التي أُنشئ من أجلها وتطويرها.

ب- رعاية النشاط الرياضي الخاص به لأعضائه.

ج- إنشاء دوائر فنية للناشئين والشباب والنساء والفئات الخاصة.

د- ان يمثل الولاية بأحد أو جميع الفئات في البطولات القومية.

3-2-2 المعيارالثالث :الشخصية الإعتبارية :

أن يكون له مجلس ادارة منتخب

شكل يوضح الهيكل الإداري للأندية الرياضية

- مجلس الإدارة يتكون مجلس إدارة النادي من أعضاء النادي المنتخبين ويتولي الاشراف علي المنشط في نطاق الشعار الذي يحمله النادي.

4-2-2 المعيار الرابع: الصفة التعاقبية:

- المعيار الرابع خاتم عام(شعار معروف – ختم اوراق مروسة – مبني عليه يافطة تحمل اسم النادي تكون بارزة.

5-2-2 المعيار الخامس: العضوية

أ- يتكون النادي من عدد من الاعضاء وفقاً لما تفصله اللوائح.

ب- تحدداللوائح ونظم التأسيس شروط عضوية النادي وتكوين جمعيته العمومية.

ت- يجوز للنادي الانتساب لأي اتحاد رياضي ولا يحق له مارسة حق التصويت للاتحاد الرياضي إلا بعد مرور عام من انتسابه وممارسة نشاطه ضمن برنامج الاتحاد الرياضي

ث- تكون للنادي الاختصاصات الاتية:

- النادي الرياضي "هو هيئة أهلية أو حكومية متكونة من مجموعة من الافراد تهدف الي اعداد متكامل من النواحي البدنية والتربوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والنفسية بما يخدم تطلعات أفراده في الرقي والتقدم".

6-2-2 المعيار السادس : البنية التحتية:

- البنية التحتية المتوفرة لقطاع الشباب(منشأت التدريب والمباريات للاعبين علي الاقل).

7-2-2 المعيار السابع: الموارد المالية :

- الموارد المالية(الميزانية المتوفرة, المساهمين أو التمويل الحكومي أو الإستثمار.

3-2 الموارد البشرية:

- جهود الأندية الرياضية في حماية الشباب من الانحرافات الفكرية.
- للاندية الرياضية جهود واضحة في احتضان الشباب.
- شغل أوقات فراغهم – أذا أُحسن استغلالها بالبرامج والانشطة المختلفة التي تضمن فكر الشباب.

2-4 انواع الاندية الرياضية:

2-4-1 النادي الأجتماعي:

يسعي النادي الاجتماعي ألي تعزيز عملية التنشئة الإجتماعية التي تكفل تعايشهم مع المجتمع وذلك من خلال الفهم السليم للمجتمع وقيمه بما يترك أثراً علي اهتماماتهم وسلوكهم ويجعلهم يتقبلون ذاتهم ومجتمعهم ويتوافقون مع عاداته وتقاليده.

2-4-1-1 أهداف النادي الاجتماعي:

أ- تعزيز اتجاهات العمل التطوعي وخدمة المجتمع.

ب- توثيق الصلة مع المجتمع عن طريق ما يقدم من خدمات تربوية هادفة.

ت- التعرف علي البيئة المحلية والمحافظة عليها.

ث- الاطلاع علي معالم النهضة وتنمية اهتمام المجتمع بها.

ج- المحافظة علي الممتلكات العامة.

ح- تقضي علي أوقات الفراغ لدي تقديم برامج متكاملة للأعضاء تهدف إلي تنميتهم اجتماعياً وثقافياً وبدنياً وفي مجالات حماية البيئة وذلك بالطرق الاتية:-

- اكتشاف مواهب الأعضاء وتنمية قدراتهم علي الابتكار والتجديد والتطوير.
- تأهيل الأعضاء للقيام بأعمال يدوية وحرفية ومشروعات انتاجية ذات نفع عام.
- تنظيم المسابقات والمعارض والمهرجانات والمعسكرات والرحلات داخلياً وخارجياً والاشتراك بها.
- تبادل الزيارات والبرامج بين الاندية الاخري والتعامل مع كافة الجهات المعنية برعاية الشباب الرياضية.
- تنفيذ برامج وقاية وعلاجية لحماية البئية والتعاون مع كافة الاجهزة والهيئات المتخصصة في هذا المجال.
- الاهتمام ببرامج وقاية الشباب من التعرض للتيارات المضللة الدخيلة.

2-4-2 النادي الرياضي:

تسعي الاندية الرياضية كما ورد في اهدافها في قانون انتظم هئيات الشباب والرياضة 2007 بولاية الخرطوم الي تربية متزنة ومتكاملة من النواحي الوجدانية والاجتماعية والبدنية والعقلية وذلك عن طريق برامج ومجالات رياضية . كما تسعي الاسهام في تحقيق الاهداف العامة للتربية البدنية من خلال ما يلي:

أ- نشر الوعي الرياضي.
ب- غرس وترسيخ المفاهيم الصحيحة للتربية البدنية النشاط الرياضي ومنها العمل بمفهوم الفريق الواحد وادراك البعد التربوي الصحيح للمنافسات الرياضية .
ت- تنمية الاتجاهات الاجتماعية السليمة والسلوك القويم عن طريق بعض المواقف في الالعاب الجماعية والفردية واكسابهم الثقة بالنفس وتنمية الروح الرياضية.
ث- المساهمة في التخلص من التوتر النفسي وتفريغ الانفعالات واستنفاز الطاقة الزائد واشباع الحاجات النفسية والتكيف الاجتماعي وتحقيق الذات.
ج- تقدير اهمية استثمار وقت الفراغ لبعض النشاطات الرياضية المفيدة.
ح- رفع مستوي الكفاءة البدنية عن طريق اعطائهم جرعات مناسبة من التمرينات التي تنمي الجسم وتحافظ علي القوام السليم.
خ- اكساب المهارات والقدرات الحركية التي تستند الي القواعد الرياضية والصحية لبناء الجسم السليم حتي يؤدي واجباته لخدمة دينيه وملكيته ووطنه ومجتمعه بقوة وثبات.
د- العناية والاهتمام بالطلاب الموهبين في الالعاب الرياضية المختلفة والعمل علي الارتقاء بمستوياتهما الفنية والمهارية.

2-5 تاريخ اندية كرة القدم في السودان:

2-5-1 تكوين الاندية الرياضية:

عرف السودان تكوين فريق كرة القدم منذ وقت مبكر من القرن العشرين وسط الموظفين وقد بدات تلك الفرق تزاول انشطتها الادارية في الاحياء ثم انتقلت الي الدور الخاص بها , ثم عمت فكرة تكوين الاندية الرياضية في كل السودان. وظلت تلك الاندية والفرق تمارس نشاطها دون تنسيق أو تنظيم من قبل هئية تشرف عليها واقتصرت رعاية تلك الفرق والاندية علي لجانها الخاصة بعد ان اتسعت قاعدة الاندية الرياضية في مجال كرة القدم شعر المهتمون بكرة القدم بضرورة وجود تنظيم يرعي شئون الكرة ويتولي ادارتها والتنسيق بين هذه الكينات المتنامية .

فنشأ اول اتحاد للكرة1936/11/27م ارسل مدير مديرية الخرطوم خطاباً للسكرتير الاداري يتضمن قرار قضي بتكوين لجنة لادارية شئون كرة القدم برأسة مدير مديرية الخرطوم وعضوية كل من مفتش مركز الخرطوم, مفتش مركز امدرمان, مفتش مركز الخرطوم بحري, ثلاثة بريطانين أحرين الي جانب عضوين من السودانين يمثلان منطقة الخرطوم وثلاثة اعضاء يمثلون امدرمان وعضو واحد يمثل الخرطوم بحري وهكذا شهد عام 1936م مولد اول اتحاد للادارة شئون القري في السودان وتبعه تكوين اول هيئة ضمت في عضويتها 6 بريطانين و6 سودانين لادارة شئون رياضة كرة القدم حرص الحاكم الانجليزي علي السيطرة علي الاداء مجلس ادارة الاتحاد من خلال الاحتفاظ للانجليز بمنصب الرئيس والسكرتير وامين الخزينة ثلاثة اعضاء انجليز اخرين قبل استقلال السودان من الحكم الثنائي نبعت فكرة سودنت وظائف اتحاد كرة القدم في عام 1953م وحمل الفكرة نفراً من السودانين الذين كونوا لجنة ضمت في عضويتها عدداً من اندية الدرجة الاولي البالغ عددها انذاك (10) واخرين قاموا باعداد مذكرة تم رفعها للحاكم العام ووافق من جانبه علي سودنت الاتحاد وانتخب الدكتور عبدالحليم محمد (بالاجماع) رئيساً للاتحاد بدلاً من السيد ماينرزا والسيد عبدالرحيم شداد سكرتيراً للاتحاد بدلاً للسيد هولي والنور مطر اميناً للخزينة. وفي نفس ذلك العام تمت صياغة وترجمة دستور وقوانين الاتحاد السوداني لكرة القدم واعيدت طباعتها عام 1957م بعد الاستقلال توالة مطالب الاندية بتعديل إحكام لائحة الرياضة واعطاء حق الادارة والانتخاب للجمعيات العمومية بجانب الحق في صياغة وتطبيق نظام اساسي ولوائح لأدارة شئون الرياضة , واستجاب السيد محمد نصر عثمان وزير الاستعلامات والعمل انذاك وقام في عام 1963م بتكوين لجنة برئأسة مدير الوزارة السيد محمد عبدالحليم لذلك الغرض واقترحت اللجنة ان يرأسها السيد عبدالرحيم شداد وبالفعل وافق الوزير وباشرة اللجنة اعمالها وقامت بأعداد ما عرف بدستور 1963م وهو دستور قائم علي اساس :

- الديمقراطية في كافة الممارسات الرياضية علي كل المستويات تقوم علي الانتخابات بعيداً عن تدخلات الدولة ابعاد الرياضة عن المشكلات الدينية والعنصرية والقبلية وان تكون مؤسسات الرياضة مؤسسات تربوية ثقافية رياضية غير ربحية تقوم علي الادارةالطوعية المنتخبة.
- أن يكون سكرتير الاتحاد العام(المنتخب) رئيساً للاتحاد المحلي الخرطوم بحكم منصبه ووافق الوزيرمشترطاً أن تجري انتخابات في نهاية عام 1963م وكانت هذه اول حالة تعديل في لائحة تنظيم شئون الرياضة. في عام 1964م وبعد قيام ثورة أكتوبرتقدم مجلس إدارة اتحاد الخرطوم بمزكرة لوزير الاستعلامات ضمنها راية الهيكل الرياضي- وشفع

المذكرة بأستقالة المجلس إلا أن الوزير طلب من اتحاد الخرطوم والاتحادات الأخري الاستمرار في ممارسة عملها والتقدم بالنظام الاساسي المجاز بواسطة جمعية كرة القدم العمومية وتم ذلك بالفعل وقام اتحاد الخرطوم برفع تصوره للسيد الوزير في عام 1966م صدر قانون 1970م وظهرت فيه ملامح النادي الرياضي.(هدي عبدالرحيم عمارة مرجع سابق ص48)

2-5-2 الرياضة الجماهيرية لسنة 1977م:

1976 يقضي بحل الاندية الرياضية أو أيلولة ممتلكات الأندية الرياضية للجماهير حيث تقيم ويعين عليها حارس من الدولة وتكوين الاتحاد العام للرياضة الجماهيرية كما تضمن القرار تكوين مجلس الاتحاد وحددت مهامه وواجباته ولجانه المساعدة. الذي تم بموجبه الغاء قانون هيئات الشباب والرياضة لعام 1977م واهم مرتكزاته رعاية وتوجيه الرياضة من قبل الدولة وتم تحديد المصادر المالية وقصرها علي الدولة فقط كفل هذا القانون الحق الكامل لرئيس الجمهورية إصدار القرارات والتوجهات المؤقتة لتسيير النشاط ثم قانون المجلس القومي للرياضة ورعاية الشباب لسنة 1982م وجميعها تبحث عن وسائل تحقق قدراً اكبر من الديمقراطية في العمل الرياضي وذلك لمنع تدخل السلطة في عمل مجالس الهيئات الرياضيةوسلطتها الاستئنافية في الشئون الفنية. كما تم تعديل وصياغة القواعد العامة للرياضة (1985م).(المرجع السابق ص49).

أما قانون هيئات الشباب والرياضة 1990م فقد جاء كنتاج لتوصيات المؤتمر القومي حول قضايا الشباب الذي انعقد بالخرطوم في العام 1990م واهم ما جاء في هذا القانون بصدد الاندية الرياضية هو تعريف النادي الرياضي حيث يقصد بها أي من هيئات الرياضة التي تكونها جماعة من الافراد لا يقل عددهم عن مائتين تجمعهم فكرة رياضية تهدف إلي نشر التربية الرياضية وتهيئة الوسائل للاستفادة القصوي من أوقات فراغهم والترويح عنهم بم يعود عليهم بالفوائد البدنية والصحة والاجتماعية ويمارس أكثر من منشطين رياضيين مسجلين ولا يسعي لتحقيق الربح.(1) وبعدها(منشورات الشباب والرياضة مسودة قانون الرياضة1990)

صدر قانون 2003م الذي اجازبعض بنود الاحتراف في الاندية الرياضية واجاز الاستثمار في الاندية الرياضية في يوليو من العام 2011م خاطب الإتحاد الدولي (فيفا الاتحادات الإفريقية وعبر ممثلة الكاف بخطاب رسمي مذكرة بضرورياتطبيق دوري المحترفين شرط قيامه في بداية 2013م وقد جاء في مضمون الخطاب ضرورة البدء في تنفيذ القرار بتحويل الأندية لمؤسسات وشركات والا ستحرم هذه الاندية من نيلها لرخصة الإحتراف. ثم ظهرقرار الفيفا 2007م ولم يتم تطبيقه في

السودان حتي العام 2013م ثم جاء بعد ذلك تعديل الفيفا الذي يسمح بتطبيق وقيام دوري المحترفين التجريبي وحتي 2013م بثمانية فرق بدلاً عن ستة عشر فريقاً كما لاحقاوتطبيق المادة 18 من لائحة النظام الأساسي للاتحاد الدولي يسمح للاندية المحترفة بممارسة كرة القدم كمهنة تقتضي بعدم وجود أكثر من نادي تابع لهيئة واحدة أو مؤسسة.

2-6 دوري المحترفين:

يتكون من الاندية التي ستنال الرخصة الصادرة من الفيفا بمطابقتها للشروط وايفاءها لها , وتكون تابعة لما يسمي برابطة الاندية المحترفة, والرابطة كيان جديد لها ممثلها في الاتحاد الإفريقي يمثلها وينوب عنها في قضاياها عضو رابطة الأندية المحترفة كيان قانوني قائم بذات هوتابع لإتحاد الدولة ودون تدخل مباشر منه لتنسيق التعاون بالتنظيم فقط , لها (دوري المحترفين) بنية إدارية في تنظيم شؤون المناسبة وادارة التسويق والاعلام والاستثمار وتتكون كذلك من ممثلي الأندية ولها مراقب حسابات لتلك الأندية المحترفة ويتم أعلان ميزانية الدوري والخسائر والارباح مع نهاية كل موسم.

توفيق أوضاع دور الافراد الداعم في تلك الاندية بتحويلها لأسهم تمكن الافراد من الملكية ولعدد من اصحاب تلك الديون.

علي الاندية في طرحها كأسهم مرابحة. إستثني الإتحاد الدولي لاحقاً الاندية التي لا تملك ملاعب بأن تقدم عقد إيجار للملعب مستوفي للشروط ومطابقاً للمواصفات التي حددها الإتحاد الدولي. رابط الشروط باللغة الانجليزية من موقع الفيفا

http://www.com/mm/document/adminstration/67/17/66/club- licensing- regulation- en -47341.pdf (تم الاطلاع 2015/6/14)

2-7 شروط الفيفا:-

للاندية التي ترغب في التحول الي الاحتراف الكامل عليه بتلبية خمسة متطلبات تمثل الحد الأدني لمعايير الفيفا هي :

أ- متطلبات رياضية.
ب- متطلبات بنية تحتية.
ت- متطلبات عمالة وادارة.
ث- متطلبات قانونية.

ج- متطلبات مالية.

وكل من هذه المتطلبات الخمسة ومصنف الي ثلاث فئات مختلفة) أ- ب- ج..

(بمعني ان المتطلبات الرياضية مثلا مقسمة الي " أ – ب – ج " ومتطلبات البنية مقسمة الي "أ – ب – ج " اذا رغب فريق مثل الأمل عطبرة في التحول الي الاحتراف الكامل فما عليه إلا تلبية متطلبات الفئتين(أ + ب) فقط هاتين الفئتين تشترطان الآتي:

- المتطلبات القانونية: أن يتحول النادي الي شركة خاضعة للقوانين السودانية ذات العلاقة (بعد تعديل القانون السوداني ليسمح بتحول الاندية الرياضية الي شركات بالطبع(في المتطلبات الرياضية .. أن يكون لديه علي الاقل فرق مراحل سنية للفئة العمرية(10-14-15-21) وبرنامج تطوير لهؤلاء الشباب مجاز من اتحاد الكرة السوداني.
- متطلبات البنية التحتية: أن يتوفر له استاد رئيسي) لا يُشترط أن يملك الاستاد ويكفي فقط أن يتعاقد مع مالك استاد عطبرة لكي يكون الاستاد متاح للفريق في المباريات (ويجب أن تتوفر في الاستاد كافة المرافق الضرورية من مراحيض وان تكون الاضاءة مطابقة للحد الادني لشروط معايير الفيفا القانونية لذلك وتشتمل علي عدة مداخل والمسافات القانونية بين كل مقصورة واخري وكل مجموعة مقاعد اخري واجراءات الامن والسلامة في حالة حدوث الشغب اضافة الي أن يتوفر للفريق الاول والفريقين السنيين ملعب للتدريب)لا يشترط ان يكون استاد أي ملعب فرعي صالح لاجراء التدريبات ولا يشترط ان يمتلك النادي ذلك الملعب وانما يكفي فقط ان يتعاقد النادي مع مالك ذلك الملعب لتخصيصه في أوقات محددة.
- المتطلبات المالية: بما ان النادي تحول الي شركة لذلك يجب ان يكون له نظام مالي متكامل علي ان يتم تدقيق كشوفات حساباته المالية السنوية بواسطة مراجع قانوني مستقل أهم ميزة في هذا النظام المالي الذي تشترطه لائحة الفيفا هي أنه سينهي الي الأبد مسألة تراكم الديون علي النادي سواء تلك المستحقة للمؤسسات أو الافراد من خارج النادي أو اللاعبين أو الاداريين العاملينفي النادي .. الخ . لأنه عند مراجعة الحسابات في آخر العام المالي لا تقبل أي متأخرات علي النادي وعدم تسديدها قبل الدخول في السنة المالية الجديدة قد يعرض النادي لعقوبات ما لم يوافق صاحب الدين كتابة علي تأجيلها.
- متطلبات العمالة والادارة: أن يستخدم النادي عمالة مؤهلة للعمل بأقسامه المختلفة) سكرتاية + مدير عام + مدير مالي + ضابط أمن + طبيب واخصائي علاج طبيعي +

مدير فني للفريق الاول يكون مسجل لدي اتحاد الكرة+ مدير لبرنامج تطير الشباب + مدرب لكل فريق سني(وفق العقود).

8-2 ثانياً الإستثمار في المجال الرياضي:

أن الاستثمار وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لإمتداد تأثيره علي النشاط الاقتصادي في المستقبل , وبهذا جاء هذا البحث للتعريف بالاستثمار ومكوناته وارتباطاته سواءاً كان عاماً أو خاصاً بالمجال الرياضي.

1-8-2 مفهوم الاستثمار:-

وردت تعاريف عديدة للاستثمار, وكل كاتب يبني تعريفه بما يناسب مجال إختصاصه وطبيعة دراسته ,وسنحاول قدر الامكان أن نغطي جوانب عديدة من تعاريف الاستثمار وعلي النحو التالي:-

أ- الاستثمار في اللغة:

كلمة الاستثمار في اللغة أصلها من الفعل ثمر بمعني نتج وتولد أو نمي وكثر, نقول : ثمر الشجرة واثمر إذا أظهر ثمره ونتج : ونقول ثمر المال وكثره, وكذلك تطلق كلمة الثمر علي حمل الشجر, وعلي الولد لأنه ثمرة القلب

وأذا كان الاستثمار من معاني التثمر والنماء والتكثير, فهو أيضا دلالة علي الاهتمام بالتنمية وتكثير المال , لذلك جاء في معجم الوسيط تعريف الاستثمار علي أنه " استخدام الأموال في الانتاج أما بشكل مباشر أو غير مباشر

يتضح مما سبق أن المقصود بالإستثمار هو تنمية راس المال, أي أستغلال بقصد الحصول علي عائد منه وهو ما يعد من وسائل الحصول علي الكسب , فألاستثمار هو طلب كثرة المال وطلب تنميته وإستخدام الاموال في الانتاج أما مباشرة بشراء الالات والمواد الاولية, أو بشكل غير مباشر كشراء الأسهم والسندات.

ب- الإستثمار في القران الكريم السنة النبوية الشريفة: لم يرد لفظ الاستثمار في القرآن الكريم, أنما ورد لفظ ثمر, حيث يحفل القرآن الكريم بالآيات التي ذكر فيها كلمة ثمر ومشتقاتها, ويختلف مدلولها بحسب وصفها في الآية المناسبة التي نزلت بشأنها, ومن هذه الآيات قوله تعالي: ((أنظروا ألي ثمرة أذا أثمر)) سورة الأنعام,الاية99) , وقولع تعالي: ((وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغي معروشات والنخل والزرع مختلفاً أُكله والزيتون الرمان

ومتشبها وغير متشبه كلوا من ثمره اذا اثمر وءاتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا انه لايحب المسرفين) سورةالانعام, آية 141).

من هذه الآيات يتبين أن مدلول الاستثمار في القرآن الكريم يتطابق مع مدلول في اللغة , وانه يعني نتاج الزرع والاشجار أو هو عملية تشغيل المال أو استغلاله لإنتاج العائد.

ج- أما في السنة النبوية الشريفة فقد وردت أحاديث كثيرة تدل علي ضرورة استثمار الأموال , ومن ذلك ما رواه يحي بن آدم بسنده قال : قال رسول الله صلي الله عليه واله وسلم:(لا يبارك في ثمن أرض أو دار إلا أن يُجعل في أرض أو دار), وما رواه حذيفة أن الرسول صلي الله عليه واله وسلم قال: (من باع داراً إلا أن يجعل في أرض أو دار) , وهذه الآحاديث الشريفة تحث علي تداول الأموال واستثمارها حتي لا تتعطل وظيفتها الاجتماعية, وحتي يكون للاقتصاد قوته وقدرته علي التجديد والتقدم والاستمرار.

يستحوز الاستهلاك اعلي نسبة من الناتج الكلي تصل إلي 90% الأمر الذي يعني قلة الادخار وانعكاسه سلبياً علي الاستثمار وبالتالي علي الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك يلعب الاستثمار دوراً هاماً في التنمية والتشغيل وتجدر الإشارة إلي ان الاستثمار يحتل ما نسبته 15- 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

2-8-2 تعريف الاستثمار:

عرفت الأمم المتحدة (United Nation) الاستثمار علي أنه "إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق علي حيازة السلع الراسمالية الجديدة مضافاً إليه التجديدات والتحسينات التي تجري علي السلع الرأسمالية القائمة في البلد, ولا يقتصر ذلك علي اضافة رأس المال لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط بل حيازة المستندات أو أي شكل آخر من الموجودات المالية" .

أما صندوق النقد الدولي فيري أن الاستثمار يمثل " الطلب علي أموال الإنتاج " أو "الفرق بين الدخل المتاح والطلب علي الاستهلاك" , وهو بذلك يقابل الادخار غلا أنه ليس بالضرورة ان يكون فائض الاستهلاك موجهاً نح الاستثمار , فالاكتناز مثلاً يؤدي الي تجميد جزء من الإدخار توقعاً لاستهلاك أو استثمار في المستقبل, كما ان الاستثمار يتناول الأصول الرأسمالية المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافيةأو علمية علي ان تقيم القيم الحقيقة في المستقبل أعلي من قيمتها, مع التأكد من بقاء ضمن هامش المخاطر المتوقعة.

- أنه العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال, بهدف شراء مواد الأنتاج والتجهيزات وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد , ورفع القدرة الإنتاجية أو تحديد وتعويض رأس المال القديم.
- أنه التعامل بالأموال للحصول علي الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة محدودة, بهدف الحصول تدفقلت مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة للمستقبلز

ومهما اختلفت تعاريف الإستثمار إلا أنها في النهاية تتفق جميعاً علي نقاط أساسية بمعناها تمثل جوهر معني الاستثمار وكما يلي:-

أ- وجود إضافات جديدة إلي رأس المال.
ب- تتمثل هذه الإضافات بالانفاق الاستثماري لبناء طاقات إنتاجية جديدة مثل الآلات والإنشاءات.
ت- تكون هذه الإضافات خلال مدة زمنية معينة.
ث- تهدف هذه العملية إلي تحقيق الأرباح في المستقبل.
ج- يكون هذا كله في بيئة تتسم بعدم التأكد.

وعليه يمكن تعريف الإستثمار علي أنه الإضافات إلي رأس المال التي تتمثل بالانفاق الاستثماري سواء لبناء طاقات إنتاجية جديدة مثل (الآلات , المعدات , المكائن, والانشأءات) ولتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة وتعويض الاندثارات التي تصيبها والتغير في المخزون في فترة زمنية معينة وفي بيئة تتسم بعدم التأكد.

الاستثمار في المجال الرياضي هو قيام شركة ما بالإستثمار في مشروعات تخص الرياضة وذلك عبر التالي:

- إنشاء مشروع جديد بالكامل.
- تملك اصول منشأة قائمة.
- عمليات الدمج والتملك.

وقد يكون مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من اسهم راس مال الاندية الرياضية , علي أن ترتبط الملكية بالقدرة علي التاثير في إدارة المؤسسة.(ضياء محمد احند السيد دويدار:تصور

مفتوح للاستثمار بمراكز الشباب كمدخل لتحقيق التمويل الذاتي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية الرياضية, جامعة حلوان, القاهرة,2006م)

2-9 تعريف الإستثمار في المجال الرياضي:

هو عملية تهدف لزيادة رأس مال المؤسسة الرياضية وتنمية مواردها, عن طريق أستخدام الإنشطة الرياضية دخلاً في المجال الرياضي.

2-10 أنواع الاستثمار:

توجد انواع متعددة الاستثمار ومتنوعة طبقاً للهدف والغرض والوسائل والعائد المخاطرومن انواعها ما يلي:

2-10-1 الاستثمار الوطني:

يعني جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن إدارة الإستثمار والمشروعات التجارية وهو توجيه المدخرات لتكوين رأس مال حقيقي داخل حدود الدولة ومن امثلة ذلك بناء المدن الرياضية أو احد المنشآت الرياضية بقصد ال:تربح وذلك سواء كان رأس المال وطني أو مشترك مع أجانب.

2-10-2 الاستثمار الأجنبي:

يعني جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق الخارجية بغض النظر عن إدارة الإستثمار والمشروعات التجارية وهو توجيه المدخرات لتكوين رأس مال حقيقي خارج حدود الدولة وذلك اذا كانت بشكل مباشر أو مباشر (1) ويقصد بالإستثمار المباشر قيام المستثمر بشراء عقار خارج بقصد المتاجرة أو شراء حصة من شركة عالمية وفي هذه الحالة يمكن ان يطلق عليه الاستثمار الخارجي المباشر ومن امثلة ذلك بناء المدن الرياضية أو المنشآت الرياضية بقصد التربح وذلك سواء كان رأس المال وطني أو مشترك مع الاجانب لاستثمار الغبر مباشر: وهو قيام المستثمر بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار محلية تستثمر اموالها في الخارج .(حسن احمد الشافعي, عليه عبدالمنعم حجازي استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر , طبعة اولي 2009م).

2-10-3 الاستثمار الحقيقي:

ويكون من قبل الدولة وفيه تقوم الدولة بتكوين رأس مال حقيقي تقوم به الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ويتم تمويله عن طريق فائض الإيردات العامة عن النفقات العامة أو من جملة القروض العامة ويمثل هذا النوع من الاستثمارات ايجار ملاعب الخماسيات في ولاية الخرطوم من قبل المحليات. يعتبر الاستثمار اقتصادياً حقيقاً توفر للمستثمر الحق في حيازة اصل حقيقي ويقصد بالاصل الحقيقي كل اصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته وتترتب علي استخدامه منفعة اضافية تظهر علي شكل سلعة أو خدمة.

2-10-4 الاستثمار المالي:

وهو شراء المشروعات القائمة أو شراء تكوين راسمالي موجود وهذا يعني شراء حصة اسهم في رأس مال سهم)كشراء أسهم في نادي أو سند) اذن خزينة يعطي مالكها الارباح أو الفوائد.

2-10- 5 الاستثمار البشري:

وهو تحسين خصائص العنصر البشري وقد تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من دخل مباشر كالإستثمار في انتاج اللاعبين المتميزين أو المدربينأو الاداريين أو الحكام الدوليين وهواحد انواع الاستثمار في الرياضة حيث اللاعبين والمدربين والاداريين (عبدالملك سعد عمر بن محمود: استراتيجية مقترحة للاستثمار في المجال الرياضة بالرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة السعودية رسالة ماجستيرغير منشور , كلية التربية الرياضية ,جامعة حلوان, القاهرة 2011م).

2-10-6 الاستثمار المخطط:

عندما يتم تخطيط للاستثمار لتحقيق أهداف محددة يسمي ذلك مخططاً ويقوم المنظمون بزيادة الإستثمار لدفع الطاقة الانتاجية نتيجة التنبوء بزيادة الطلب أو التغيرات التي تطراً علي الاسعار في المعدات التي تجعل هناك وفرة في كلفة التشغيل وزيادة الارباح في المستقبل وعندما تتعرض الاسواق المالية للهبوط غير متوقع في الطلب يسمي الإستثمار غير المخطط.

2-10-7 الاستثمار الخاص:

وهو ما يوجههه الافراد من مدخراتهم أو مدخرات الغير لتكوين رأس المال الحقيقي الجديد أم رأس المال العام فهو يمثل المال الذي تقوم بتنميته شركات القطاع العام ويمول عن طريق الإحتياجات التي يتم تكوينها من الارباح المتحجرة أو عن طريق القروض وهنا لابد من ملاحظة الفرق بين الاستثمارالخاص والاستثمارالعام حيث يمكن في اختلاف الدوافع التي تحكم كلاهما فالاستثمار الخاص يتم أساساً بدافع الربح حيث يسعي صاحب المشروع من وراء قيامه بالإستثمارإلي تعظيم الربح وقد يكون للمشروع الخاص اهداف أخري مثل زيادة حصة المشروع في السوق أو تعظيم المبيعات وغالباً ما يقوم بهذا النوع من الإستثمار الأفراد أما بالنسبة للإستثمار العام فأنه يلبي مجموعة متنوعة من الاهداف مثل تحقيق المنفعة العامة كما هو الوضع في الإستثمار الخاص في الخدمات الاساسية كالإستثمار في المدارس والمستشفيات ويتم الإستثمار الخاص في الخدمات من القطاع العام في غالب الاحوال عندما يحجم القطاع الخاص من القيام ببعض المشروعات التي تدخل في القطاع الذي يهدف الي خدمة المجتمع وقد تستخدم لاغراض استراتيجية مثل إنشاء مصانع لإنتاج الإسلحة الحربية فغالباً ما تقوم الدولة بهذا النوع من الإستثمارتوجد أناع متعددة الإستثمار ومنتوعة طبقاً للهدف والغرض والوسائل والعايد والمخاطرالمقومات والمبادي للقرار الإستثماري.

2-11 المقومات الاساسية للإستثمار في المجال الرياضي:

وتعني الاستراتيجية الملائمة للإستثمار : وتختلف هذه الاستراتيجية باختلاف اولويات المستثمرين التي تتاثر بعدة عوامل : الربحية والسيولة , الامان. والربحية تتمثل بمعدل العائد أما السيولة والامان فيتوقفان علي مدي تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

2-11-1 المقومات القانونية:

حيث يجب توفير المناخ القانوني للإستثمار في المؤسسات الرياضية من خلال تشريعات محددة تنظم العمل في مجال الإستثماري بجانب يحديد مصادر وايجاد الحوافز التشجعية تصبح هذه الرؤية واقعاً اذا ما تمت الإستفادة من قوانين الإستثمار التي وردت في قانون الرياضة للعام 2003م الذي يحدد وسائل الحصول علي الموارد المالية ويسمح بالتربح والإستثمار ويحمي امتلاك الاندية والإتحادات لمنشآت واموالها العقارية المنقولة أو بالتقادم ولا يسمح بحجز ممتلكاتها لإستفتاء الضرائب والرسوم المستحقة للخزينة العامة وفي البند(27) تتمتع بالاعفاءات من الرسوم الجمركية علي العقارات والادوات والمعدات والإجهزة المستورة ويشمل ذلك الضرائب والخدمات.

2-11-2 امكانية الربح بالإستثمار في مجال الرياضة:

أن من اهم المبادي والافكار التي نادت بها الدورات الأولمبية خلال القرن التاسع عشر , هي افكار المرتبطة بمبدا الهواية التي بنيت علي اساس قبول أو رفض المكافآت النقدية, ولكن إنتشار المبادي الأولمبية أدي الي اتساع نطاق المنافسات الدولية وإزدياد أهمية الألعاب الإولمبية واصبحت مهمة المحافظة علي مبدا الهوية واحترام القواعد التي يقوم عليها هذا المبدأ هي الاهتمامات الاساسية التي تعني بها اللجنة الإولمبية الدولية في مواجهة المؤسسات التجارية الراعية. التي تعني بالالعاب الرياضية للمحترفين. في الوقت الذي لا يزال فيه التميز بشكل رسمي بين الرياضيين والهواة والمحترفين قائم. ولكن ادي هذا الانتشار ايضا الي حدة المنافسات بين البلدان التي تتسابق في الاستضافة للمناسبات الدوليةو للإستثمارفوائدها الأدبية والمادية الي مواجهة الحكومات بالتزامات مالية ضخمة لتطوير البنية التحتية التي هي البند الاول في التنافس علي الاستضافة للمنافسات الدولية وهذا الالتزامات المالية الضخمة أدت الي ارتباط تطور المجال الرياضي بتقديم الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية, التي إرتبطت باستمرارية تدفق التمويل الذي يعتبر أساس في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لأي نشاط رياضي. ونجد ان هناك ضرورة قصوي لتنمية الوعي بأهمية الاستثمار في المجال الرياضي.

2-12 فلسفة وخطط الدولة لإعطاء تسهيلات للإستثمار في مجال الرياضي:

وهنا بالضرورة تحديد اهداف المؤسسة الرياضية بالنسبة للاحتراف في المجال الرياضي وضرورة تحديد سياسة واضحة للاستثمار مع مراعات التوافق بين اهداف المؤسسة الرياضية الاستراتيجية والتطبيقية الواقعية حيث تعد نمازج المشاركة الإقتصادية والتواجد التجاري في الرياضة تجسد اتجاهات سلوكية ومفاهيم متعددة الاشكال والمضامين وقد أصبح من السهل معرفة العلاقة التجارية وتنافس مؤسسات الإعمال والشركات الكبري لتعزيز مكانتها في مجال التمويل والمنشآت الرياضية لضخامات الشركات التي تتعامل في هذا المجال لأن الأنشاء والبناء في المجال الرياضي يعد جاذب لراس المال لما للرياضة جمهور واسع وروابط مشروعات دولية وعلاقات وتنوع انشطة . نوع المنشآت تجعل من الإستثمار في المجال الرياضي إستثماراً ناجحاً بكل المعايير الإقتصادية التجارية والسياسية والاجتماعية (ضياء محمد احند السيد دويدار:تصورمقترح للاستثمار بمراكز الشباب كمدخل لتحقيق التمويل الذاتي , رسالة ماجستير غير منشور , كلية التربية الرياضية , جامعة حلوان, القاهرة 2006م).

1-12-2 العوامل الاقتصادية التي تؤثر علي القرارات الإستثمارية نذكر منها:

أ- تحليل السوق وتنبؤات المبيعات: يجب أن نتنبأ الإدارة بأمكانية السوق والمبيعات طويلة الأجل قصيرة الأجل, وتخطط مجوداتها من اجل المساهمة في النمو والابتكار , وتتضمن الخطط طويلة الأجل القرارات الحرجة في الإتفاق الإستثماري.

ب- سلوك المنافسين:

يجب أن تحدد أدارة المنشآة المنافسين الرئيسين وذلك لعدة اسباب, أحداها أن المنافسين الذين يستمرون في اقتناء آلات أكثر كفاية او آلات تنتج منتجات افضل يمثلون تهديداً للمنشآت الاخري التي تعمل في نفس الصناعة أو تنتج نفس المنتج ,كما يجب أن تدرك الإدارة الإستراتيجية المنافسين فيما يتعلق بالاتفاق الإستثماري وكذاك النمو ,وتحديد ردود الفعل علي اساس طويل الأجل.

ج- الفرصة البديلة:

أن التساؤل الأساسي والمستمر الذي يجب ان تجيب عليه الإدارة هو يمكن استغلال الموارد بحيث يتم تعظيم الأرباح في الاجل الطويل, وهذا يعني أن الاتفاق علي المعدات الراسمالية يجب أن يتنافس مع الإتفاق علي الموارد البشرية , يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق التوازن المناسب بين برامج التطوير والبحوث وبرامج التسويق ومجالات الأنشطة الاخري التي تحتاج الي عمال مهرة.

د- الضرائب والاستهلاك:

تعتمد الضرائب علي الارباح , كما تعتمد الأرباح علي نفقة الاستهلاك المفترضة , حيث يؤدي الاستثمار كبير القيمة الي تحميل نفقة استهلاك سنوية عالية تطرح من الإيراد لغرض حساب الضريبة, ولا شك انه كلما كانت الضريبة منخفضة كلما زاد التدفق لاستثمارمعين.

هـ - مصادر الأموال وهيكل التمويل في المجال الرياضي:

وهو كما يلي:

- تأجير ملاعب وصالات المؤسسة في غيرأوقات الاستخدام.
- تأجيرحمامات السباحة وصالات اللياقة البدنية والساونا.
- تأجير أو بيع المحال التجارية واستخدام أسوار المؤسسة.

- تطوير المطاعم والكافتيريات واسنادها للمستثمرين.
- تخصيص صالة لتأجيرها للاجتماعات والحفلات والندوات.
- الاهتمام بأنشطة الطفل والاسرة كعامل جذب للمزيد من الرواد والاعضاء.
- رسوم انتقالات وتسويق اللاعبين.
- تسويق حقوق الإعلان للراغبين أثناء إقامة المبارة والحدث.
- التعاقد للبث المباشر أو المسجل للبطولات أو الإحداث.
- فتح العديد من منافذ بيع التذاكر مما ييسر علي الجماهير.
- لتعاقد مع شركات الملابس الرياضية مقابل الدعاية لها.
- استخدام صور واسماء وارقام اللاعبين.
- بيع افلام عن اللاعبين.
- بيع الإعلام والشعارات التذكارية إثناء المباريات.

2-12-2 تتمثل مصادر التمويل في الرياضة بما يأتي كما ورد في بعض المصادر:

- الترخيص باستخدام العلاقات والشعارات علي المنتجات ووسائل الخدمات.
- الإعلان علي الملابسوادوات اللاعبين.
- الإعلان علي المنشآت الرياضية.
- استثمار المرافق والخدمات في الهيئات الرياضية.
- عائدات تذاكر الدخول للمباريات والمناسبات الرياضية.
- الإعانات والتبرعات والهبات.
- عائدات انتقال اللاعبين.
- اشتراكات الاعضاءومساهمات الأعضاء.
- استثمارحقوق الدعاية والاعلان.

مفهوم رأس المال والفرص الإستثمارية في المجال الرياضي:

يشمل راس المال كل اداة أو مادة تستعمل في الانتاج فيما عدا العمل (احمد ابو اسماعيل , اصول الاقتصاد جامعة القاهرة ص 42.) كما يمكن تعريف بانه هو المال الناتج عن عمل سابق , والذي يستخدم في انتاج اموال اخري سلع أو خدمات اخري في الفترة التالية وقد لايعتبر رأس المال من العناصر الاصلية في الانتاج أذ أنه ياتي بعد الطبيعة والانسان والمنطق في هذا يعتمد علي انه لو لم

تكن هناك موارد طبيعية , ولو لم تكن القوي البشرية العاملة لما كان هنالك شئ (طاهر حيدر حردان مبادي الاقتصاد , دار المستقبل للنشر والتوزيع 1997م ص73).

اما تقسيمات رأس المال فيمكن تقسيمها حسب ست مبادي الي نوعين هما:

- راس مال نقدي: مثل حقوق الملكية.
- رأس مال عيني : مثل الالات والماكينات والمعدات والابنية, حسب طريقة الاستعمال واعتماداً علي المبدا يكون لدينا نوعان هما:

أ- راس مال ثابت: ويمثل كل من راس المال العيني والانتاجي.

ب- راس مال متداول: مثل المواد الخام , والمواد نصف المصنعة والمخزون السلعي.

حسب الغرض : وهو نوعان:

- راس مال انتاجي(عيني) مثل الالات المنشأت
- راس مال ايرادي مثل السندات والاسهم المعدة الاكتتاب

3-12-2 حسب طبيعة التكوين: وكذلك نجده ممثل في نوعان هما:

- رأس مال مادي: وهو مرتبط بالمعدات الالات وغيرها.
- رأس مال مال غير مادي : وهو مرتبط بالابتكار والاختراع والبحث العلمي.

4-12-2 حسب الملكية: ويمثل نوعان هما:

- رأس مال خاص : وهو مرتبط بالملكية الفردية مرجع سابق(احمد ابو اسماعيل , اصول الاقتصاد ,كلية الاقتصاد جامعة الاقتصاد جامعة القاهرة1979م ص60.)

13-2 رأس مال عام:وهو مرتبط بالملكية الجماعية.

1-13-2 حسب المصدر: ويشمل علي نوعان هما:

- رأس مال وطني : وهو مرتبط بالملكية الوطنية.
- رأس مال اجنبي: مرتبط بالملكية الاجنبية(الغيروطنية)

أذا فالاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة انتاجية.

ونخلص من هذا أن الإستثمار يرتبط بالادخار في علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة مباشرة وبالادخار كفائض الاستهلاك بصورة غير مباشرة في علاقة انتاجية في المجتمع.

2-13-2 رأس المال المؤسسة الرياضية:

وهي الأموال تمنح المؤسسة الرياضية القدرة علي شراء سلع تستخدم لإنتاج السلع الرياضية(لاعبي /حكام/ إداريين (أو تقديم خدمة سعياً للوصول للهدف الأساسي وهو المشاركات الخارجية للحصد الميداليات.

14-2 دوافع الخصخصة كأهم اوجه الاستثمار في النادي الرياضي:

تميز الدوافع للخصخصة بالتعدد والتنوع في مجال الهيئات الرياضية والتي يمكن أن نذكر منها ما ياتي:

القرار الذي أقرته الجمعية العمومية للفيفا في اجتماعها بجنيف في يونيو من عام 2007م الذي لخص البنود واللوائح المنظمة لهذا التطوير في الجانب المالي والرياضي والقانوني والاداري بالاضافة الي البنية الأساسية أما الاهداف فلخصت في الحفاظ علي سمعة اللعبة وتوفير الامان في ملاعبها وتطوير المعايير الخاصة بها والحفاظ علي سلامة المسابقات تحقيق مبدأ الشفافية الكاملة لملكية الأندية والحد من الهيمنة والسيطرة الحكومية علي الاندية ,ووضع حد فاصل بين الهواية والاحتراف في الرياضة وتحويل نظامها المحاسبي من المحاسبة الحكومية ألي المحاسبة التجارية في الاطار الفكري الربحي والاسترشاد بمؤشر العمل علي طرح هذه الاندية كشركات مساهمة عامة وعليه تم صياغة دوافع الخصصة في المجال الرياضي فيما يلي:

ضرورة تحسين الإدارة والكفاءة , وقد أصبحت الهيئات الرياضية تدار بالاسلوب العلمي وتنتهج الأساليب العلمية الحديثة وبعيدة عن الأساليب العشوائية(حسن احمد الشافعي وعبد الرحمن احمد السيار, استراتيجية الاحتراف الرياضي بالمؤسسات الرياضيةزط1 و(الإسكندرية, دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر 2009م

السعي الي حد من البيروقراطية, وهذا الاسلوب يمثل عائقاً خطيراً في ادارة الهيئات ,فاذا كان لهيئة ما تصوراً للتطوير أو التحديث عليها إتباع عدة طرق وانتهاج اكثر من اسلوب لمحاولة إقناع من يملك القرار بالموافقة عليه إن الهيئات الرياضية تعاني كثير من الازمات المالية التي يكون اساسها زيادة المصروفات عن الايرادات مما يمثل عائقاً كبيراً في سبيل تقدم المستوي الرياضي تقليل استنزاف أموال الدولة ونفقاتها , اذ ان المجال الرياضي أصبح يمثل عبء علي موارد الدولة وذلك

نظراً لزيادة أعداد الهيئات الرياضية وزيادة متطلباتها , مما جعل الدولة تعاني من تحقيق الكفاية لتلك الهيئات الرياضية.(سمير عبد الحميد , المصدر السابق 1999م, ص80.)

إعادة ترتيب أدوار الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق أقصي فائدة, انه بما حدث من تغير لخريطة المجتمع فأصبح رجال الأعمال يبحثون عن وسائل جديدة للاستثمار, والمجال الرياضي يعتبر أحد المجالات التي يمكن لرجال الأعمال الاستثمار فيه.

إعادة النظر في التشريعات واللوائح المعيقة في مجال العمل في الهيئات الرياضية , اذ لا شك بان اللوائح والقوانين التي تتعامل بها الهيئات الرياضية قد جاوزت في بعضها ربع قرن ,وهذا لايتماشي بأي حال من الاحوال مع ظروف ومتطلبات القرن الحادي والعشرين والتغيرات المحلية والعالمية.

2-14-1 طرق واساليب الخصصة في المجال الرياضي:

تنقسم طرق واساليب الخصصة في المؤسسات الرياضية الي قسمين:-

2-14-1-1 أولاً طرق اساليب الخصصة الكاملة(الاصول والادارة)في: المؤسسات الرياضية:

تعني خصخصة الأصوال والإدارة في المؤسسات الرياضية المختلفة, أي انتقال الملكية العامة الي الخاصة كلية أو كاملة مثل (طريقة المزاد. البيع بالتفاوض. المناقصة. ترويج الأسهم .شراء الإدارة والمستخدمين . توزيع الاسهم . مستندات الصرف والكوبونات(علي عباس السنداوي, تحليل الوضع الراهن للاستثمار في الاندية الرياضية بمملكة البحرين: (بحث منشور كلية التربية, قسم التربية البدنية, جامعة البحرين,2003م ص63 – 64)

2-14-1-2 طريقة المزاد Auction :

تعرض فيه الممتلكات الحكومية للبيع بالمزاد العلني للمؤسسات الرياضية, وتستخدم هذه الطريقة في أوربا الشرقية. والجمهورية السوفيتية, وتستخدم في المشاريع المتوسطة أو الكبيرة للقطاع العام المراد تصفيته وهي غير شائعة في مجال التربية الرياضية.

2-14-1-3 البيع بالتفاوض Negotiated sale:

في هذه الطريقة المفاوضات مباشرة بين البائع والمشتري علي سعر وشروط الصفقة لاي مؤسسة رياضية معروضة للبيع. من عيوب هذه الطريقة تتلخص في كونها مضيعة للوقت وانخفاض في السعر.

4-1-14-2 المناقصة Tender :

وفيها هذه الطريقة المزايدون عروضاً مختومة وتفتح في وقت معلن وتؤول الملكية الي المزايد الاعلي وتستخدم هذه الطريقة لتجريد شركات القطاع العام الناجحة,وهي عملية بيسطة وسهلة التطبيق , تلجا اليها الحكومة لتجنب الاتهامات السياسية وتتم علي مرمي ومسمع العامة.

5-1-14-2 ترويج الأسهم Stock flotation:

يستخدم هذا النوع في الاسواق الاقتصادية النامية للتخلص من حق الدولة عن طريق طرح الاسهم الحكومية للاكتتاب العام في مجال المؤسسات الرياضية, وهي شائعة في الدول النامية وليست مقصورة عليها.

6-1-14-2 شراء الإدارة والمستخدمين Management Empbyee buyout:

في هذه الطريقة يمكن للادارة والعاملين بشركات قطاع الاعمال أن يقوموا بشراء حصة تمكنهم من السيطرة علي الشركة أو المؤسسة في مجال الانشطة الرياضية , وهي ليس علاقة مباشرة بالمستثمر الإجنبي وهي شائعة في جمهورية روسيا.

7-1-14-2 توزيع الأسهم Tock Distribution:

توزيع نسبة مئوية من الاسهم القطاع العام تتروح بين 10- 25% علي المستخدمين أو المجموعات الخاصة الإخري في المؤسسات الرياضية , لتمويل العمال الغير قادرين علي تحمل سعر هذه الاسهم وتعطي حصة لهم في الادارة الفعلية , وهي طريقة يمكن تطبيقها في المؤسسات الرياضية المختلفة.

8 -1-14-2 مستندات الصرف أو الكوبونات Voucher or coupon privation :

تعطي الحكومة في هذه الطريقة بعض المواطنين سندات صرف أو كوبونات, خصخصة بسعر أسمي يمكن لهم مبادرتها بأسهم في ملكية شركات القطاع العام السابقة أو رأس مال المستثمر والذي يسيطر علي أسهم الشركة الحقيقية التي تعمل في مجال التربية البدنية والرياضية(سالم أحمد عبدالفتاح, الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية: (أطروحة دكتوراه , كلية التربية الرياضية, جامعة حلوان,2004م ص69-71).

15-2 ثانياً طرق وأساليب الخصخصة في أندية كرة القدم:

هي خصخصة الإدارة دون الاصول في المؤسسات الرياضية مثل في النادي الرياضي لكرة القدم فقط لأنه ينشا لممارة نشاط واحد محدد, وهذا المشروع يمكن تطبيقه , والإستثمار يأخذ شكلان: استثمار مباشر أي استثمار الأصول , واستثمار غير مباشر وهو التمويل والقروض من البنك أو الحكومات , وهذا يمكن استخدامه في إنشاء وتطوير النادي الرياضي .تفصيله فيما يلي:

مشروع الاستثمار المشترك . عقد ادارة مشترك . التأجير . أسلوب البناءوالتملك والتشغيل ونقل الملكية أل B.O.O.T. أسلوب البناء والتشغيل أل.B.O.O T(2).

1-15-2 مشروع الاستثمار المشترك Joint venture:

ويلعب التمويل عن طريق الائتمان التأجير دوراً أساسياُ في تزويد المشروعات بما تحتاجه من اصول راسمالية لازمة لأنشطتها , وقد اصبح هذا النوع من التمويل من اكفا نظم التمويل, لأن القروض المصرفية ذات الآجال المحددة ليس لديها قدرة استيعاب كافة احتياجات الاستثمار خاصة في المجال الرياضي لان هناك حدوداً لما يمكن اقتراضه لتمويل بناء المدن الرياضية, فقد يشترط البنك المقرض تقديم ضمانات معينة يصعب توفيرها , أو أن يشترط مساهمة المشروع في عملية تمويل الشراء بنسب معينة قد يؤثر توفيرها علي مستوي السيولة في المشروع خاصة مع ارتفاع تكلفة الاصول الرأسمالية في ذات الوقت الذي تخضع فيه الأصول للتقادم نتيجة للتطورات التكنولوجية المستمرة. وفي حالات عدم سداد المستحقات تكون عرضة للمصادر والبيع بالمزاد العلني,3).

من جانب أخر, فان استحداث صيغ تمويلية جديد تكون أكثر استجابة للاحتياجات التمويلية للوحدات الاقتصادية حتي يتسني لها التوسع الانتاجي أو التشغيلي بدون إضافة أعباء جديدة علي كاهل المشروع. لذلك يعد التأجير التمويلي من ابرز ما أبتدعه الفكر الاقتصادي والمالي كصيغة للتمويل لها ذاتيتها المتميزة, فهو يركز علي مفهوم مضمونة أن استخدام الأصول هو الذي يحقق الربح وليس الملكية في ذاتها , لذلك فهو وسيلة لتمويل استخدام أصل ما وليس وسيلة لتمويل شرائه أو تملكه, أذ أن التملك في نهاية المدة – في الأنظمة التي تجيز ذلك – ليس الإ أحد الخيارات المطروحة أمام المستأجر, ومن ثم فليس هو المقصد الأول أو الدافع إلي التعاقد بين المؤجر والمستأجر.(احمد حسن الشافعي,عبدالرحمن أحمد سيارالمصدر السابق 2009م ص57. (امال ابراهيم وعبدالمنعم 2011م ص 27).

ونظراً لما تقدمة شركات التأجير لعملائها من تسهيلات كبيرللحصول علي انواع متعددة ن الأصول تمتد من الالات والمعدات والتجهيزات , الي وسائل النقل والاتصال , الي اصول العقارية. لذا اثبت هذا النظام وتقنيات في العديد من الدول , وتطوره ومقدرته علي انشاء شركات متخصصة للتأجير, في مجالات متعددة مما زاد حجم المشروعات وتنوعها وبالرغم من أن نشاط التاجير كان معروفاً منذ عهود بعيدة إلا أن تطوره وانتشاره قد جاء نتيجة تزايد أحجام المشروعات, وتنوع اوجه نشاطها, وتزايد حاجتها إلي مصادر تمويلة أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات نموها وتوسعها في ظل ما يشهده العالم من تطورات سريعة في تكنولوجيا الإنتاج والتسويق, وارتفاع تكلفة الحصول علي الاصول الرأسمالية وحقوق المعرفة. ويمكن استخلاص العناصر اللازم توافرها في التأجير ليصبح تأجيراً تمويلياً يستفاد منه في المنشآت الرياضية بفتح المجال للشركات الكبري لتهيئة فرص استثمارية عن طريق الشراكة الذكية بين المؤسسات الرياضية ومؤسسات التمويل البنكية أو الشركات وتحقيق الأفكار الاستثمارية التي من شأنها تهيئة عائدات مالية جيدة للمنشأة. يسهم في تشييدها ومراقبة الاداء بما يكفل لكافة الأطراف حقوقها ومن الجانب الآخر يضمن الاستمرارية في التمويل وتطوير الأداء والنشاط الرياضي واتاحة خدماته للجميع.

وقد اعتبر أحد وسائل وادوات التنمية الاقتصادية التي تساعد في تحقيق التنمية وهو وسيلة لاقتناء المشاريع الرياضية دون الحاجة الي إعادة رأس المال ,وانه (اداة تمويليه يمكن من خلالها الانتفاع بأصل معين دون نقل الملكية وفي نفس الوقت يعتبر اتفاقية تجارية بين مؤجرومستأجر علي استخدام الاراضي أو المباني وكل ما يطلق عليه أصول خاصة خاصة بالاندية او الاتحادات الرياضية وقد حددت أنواع التأجير التمويلي في الاتي: (4)

2-15-2 التأجير التمويلي Finance Lease:

علاقة تعاقدية طويلة الآجل بين المؤجر والمستأجر غير قابلة للالغاء(Non-Cancelable) خلال كامل أو معظم العمر الأنتاجي للأصل التمويل مقابل قيمة إيجارية محددة المدفوعة خلال مدة العقد معظم أو كامل تكلفة الأصل محل الإيجاربالأضافة إلي هامش ربح مناسب للمؤجر(احمد حسن الشافعي, عبدالرحمن احمدسيار، المصدرالسابق,2009م ص59).

3-15-2 التأجير التشغيلي Operating Lease:

عقد قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الأنتاجي المتوقع ما قد يطرأ من التغيرات الفنية يسمح بأستهلاك رأس المال المستثمر من قبل المؤجر لان فترة التعاقد جزء

محدوداً من العمرالاقتصادي الاصل . أن المؤجر يقدم بعض الخدمات الخاصة كالصيانة ,كما يتحمل مخاطر التقادم التأمين علي الإصل والتأجير قد يكون مباشراً Direct Lease , أو تأجير المستثمر الواحدٍSingle Investor Lease وذلك إذا كانت أطراف الصفقة تنحصر في المؤجر(مالك الأصل), والمستأجر (مستخدم الأصل), حيث يقوم المؤجر بتوفير كامل قيمة المعدات المؤجرة من مصادر الخاصة أما اذا كان حجم العمليات المتعاقد عليها كبيراً, اشترك أكثر من طرف في تمويل العملية الواحدة Syndicated Financial فالتأجير في هذه الحالة "متعدد الأطراف التأجيرقد يكون محلياً اذا قام المؤجر في بلد ما بتأجير المعدات المعدات إلي مستأجر في ذات البلد. ورغم ذلك فقد يكون للتأجيرالمحلي سمة دولية إذا كان مورد المعدات من بلد آخر.

2-15-4 البيع وإعادة التأجير:

يقدم المالك أصل ما يبيعه الي شركة التأجير تقوم شركة التأجير بتأجيرالأصل إلي المستخدم حيث لا يتعدي الثمن قيمة السوق العادلة الجارية له أساس الاستفادة من تدفق المال والمميزات الضريبية ولتقليل تكاليف التمويل او اعادة التمويل علي ان يكون العمر الافتراضي للمشروع طويل نسبياً وقد حددت الصيغ الاجرائية لأنواع التاجير في العقود كما يلي:

2-15-5 التاجير بدون حق الشراء أو تحديد العقد Lease with no purchase or renewal options:

وذلك إذا لم يلزم العقد المستأجر بشراء الأصل الرأسمالي خلال أو نهاية مدة الإيجار أو مدة التعاقد التأجير مع حق شراء القيمة المتبقية Fair market value وذلك إذا تضمن عقد التأجير حق المستأجر في شراء الاصل الرأسمالي في نهاية مدة الإيجار إما بسعر السوق بنسبة معينة من قيمة الأصل , أو بالمساومة في نهاية مدة الإيجار.

2-15-6 التأجير مع دفعة مقدمة وحق الشراء الآئتماني:

إذا استطاع المستأجر أن يدفع مقدمة (10% مثلاً من ثمن الشراء) يتم استهلاكها من القيم الإيجازية الدورية المدفوعة يتم اتخاذ هذا الأسلوب إذا أراد المؤجرتخفيض الخطر.

2-15-7 التأجير بالمشاركة في القيمة Lease with Residual Sharing

يحصل المستاجر بموجب ذلك علي اغلب أو كامل القيمة المتبقية للمعدة المستأجرة وذلك بتضمين عقد التأجير ما يفيد أنه عند بيع المعدة في نهاية مدة العقد وعدم رغبة الأطراف

المتعاقدة تجديد عقد التأجير لفترة أخري فأن صافي قيمة البيع تدفع للمستأجر أو أن يتقاسم القيمة المتبقية مع المؤجر بالتساوي أو حسبما ينص عليه العقد , ويعتبر ذلك خصم ذا متأجراً علي الايجازية يمنح للمستأجر.

2-15-8 التأجير مع قيم إيجاريه متغيرة Stepped Rentals

تحدد القيم الايجارية حسبما تسمح به التدفقات النقدية المتوقع أن تحققها المعدة المستأجرة, حيث يمكن أن تتخذ القيم التأجيرية شكلاً تصاعدياً أو تنازلياً) كل فترة زمنية معينة) وذلك لتتناسب مع الوضع المالي للمستأجر كما حددت مزاياه فيما يلي:

2-15-8-1 المزايا التي يمكن تحقيقها للمستأجر:

من أهم المزايا يمكين المشروع من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاط دون تجميد جزء كبير من أمواله إذا ما قام بشرائها, كما يوفر للمشروع أكبر من السيولة وللحصول علي حق استعمال موجودات اساسية لآجل طويل دون زيادة قاعدة راسمال المنشأة المستأجرة والاستفادة من المزايا الضريبية وحماية المستأجر من اثار التضخم في المدي القصير وذلك بالنسبة للاصول الراسمالية المستأجرة.

2-15-8-2 المزايا التي يمكن تحقيقها للمؤجر:

توفر عمليات التاجير مجالاً واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة وبضمان كافي قوامه ملكية الاصول المؤجرة ذاتها بعمليات الإحلال والتجديد , ومواكبة التطور التكنولوجي ومنشآت ذات مواصفات وجودة عالية بجانب المساهمة في زيادة القدرة التنافسية لاستضافة البطولات, إما سداد إيجار الأصول فيكون من عائد إنتاجية هذه الاصول وهي حالة التشغيل الكامل وبالتالي يقل ما يتحمله من اعباء مالية وتصبح المخاطرة تصبح مشتركة بين المؤجر والمستأجر.

والتأجير التمويلي قدم أيضا بعض المزايا الإستراتيجية التي استغلتها بعض الدول لتحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار وخلق الوظائف الجديدة ولجذب الاستثمار إلي دولها ففي المانيا مثلاً اقامت شركة سيمس المتعددة الجنسيات مصنع لانتاج أشباه الموصلات يتكلفة قدرها بليون جنيه في شمال انكلترا في اواسط التسعينات وفي فرنسا ساعدت علي نجاح منتجي السلع الراسمالية الوطنية والحفاظ علي دعم مركزهم في الاسواق العالمية كذلك في الولايات المتحدة وأحد أسباب مسئولية الحكومات عن هذا البرامج هو انه قد ادركت بأنها إذا ساعدت مصدريها فأنهم يستعيدون الحفاظ علي الوظائف أو اتاحة الفرص للجديد منها. يمكن استنتاج انه يمكننا في

السودان تطبيق هذا النظام للاستفادة من مزايا الإستراتيجية في تحفيز نمو الهيكل الاقتصاديشآت في المجال الرياضي وتطوير البني التحتية لجذب الاستثمار في الجوانب المكملة للهيكل الاقتصادية في الرياضة كالتسويق والسياحة الرياضة باستضافة البطولات والي لا يتأتي إلابتطوير البنية التحتية ومواكبة المنشآت الرياضية للمواصفات المعايير الدولية برفع مستوي جودتها.

2-15-8-3 عقد إدارة مشترك:

تقوم الدولة المضيفة بالتعاقد مع مستثمر أجنبي تدفع له من اجل إدارة أي مؤسسة رياضية أو مشاركة في ملكية عامة لمؤسسات رياضية.

2-15-8-4 التأجير Leasing :

يقوم المستثمر بدفع الأجر السنوي للحكومة أو إدارة المؤسسة الرياضية والمتفق عليه علي ان يقوم بتشغيل أو أي مؤسسة رياضية مختلفة مع الاحتفاظ بارباح العملية لنفسه ,وهو شائع في الانشطة الرياضية.

2-16 أسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية Boot :

وهذا النوع من اساليب الخصخصة الجزئية يتناسب مع طبيعة الدول النامية, وإذا طبق في مجال المؤسسات الرياضية والمنشآت الرياضية المختلفة سوف يؤدي إلي تقدم وازدهار الانشطة الرياضية ورفع المستوي في التدريب الرياضي والادارة الرياضية والإدارة الرياضية وفي المجالين, قطاع البطولة وقطاع الرياضة للجميع.

وهذه الطريقة تعد من المشروعات المتعلقة بالنية الأساسية في مجال التربية البدنية والرياضية, ويتم تمويله بصفة أساسية عن طريق التسهيلات الائتمانية وليس من رأس مال الشركة. ويتم سداد القرض وتكاليف المشروع عن طريق العائد م المشروع.

2-16-1 أسلوب البناء والتملك والتشغيل Boot:

هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الجزئية يتناسب ايضا مع طبيعة الدول النامية , اذ يؤدي تطبيقه في مجال التربية البدنية والرياضية والمؤسسات الرياضية المختلفة إلي تقدم وازدهار الرياضة علي المستوي البطولي والرياضة للجميع ويقدم الكثير من المنشآت ا لرياضية التي تدعم الممارسة الرياضية.

وهذا الأسلوب يستثمر النشاط بدون اجل معين ولا يدخل في مرحلة نقل الملكية للمؤسسات الرياضية المختلفة والمنشآت الرياضية , وتقوم الشركة بتدبير التمويل اللازم للمشروع ثم تقوم بتشغيل ذلك الأصل لمدة زمنية.

وهنا تثور مشكلة , هل ستكون الحكومة راغبة في أن تؤول إليها ملكية ذلك المشروع في نهاية المدة المتفق عليها للتشغيل أم هل ستكون لديها الموارد اللازم لتشغيل المشروع.

17-2 ثانياً تحويل الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة:

ولتحويل الاندية الرياضية إلي شركات مساهمة لابد من تقييم كامل للنادي كمشروع من واقع والتكاليف الفعلية والميزانيات السابقة بما ذلك الاصول المملوكة للنادي ويشمل ذلك اللاعبين والمنشآت والملاعب الإداريين والاعضاء المشتركين الذين يمثلون الجمعية العمومية مع الاخذ في الاعتبار.

1-17-2 الطرق المختلفة للتقييم من حيث:

- طريقة تقييم الأصول.
- طريقة حساب الإرباح.
- طريقة رسملة الإرباح.

ومن ثم وعند الوصول إلي قيم محددة عبر تلك الطرق يتم تحديد القيمة العادلة لحقوق الملكية للشركاء ويتم ذلك بتاريخ محدد وهو الفترة التي يتم فيها التقييم ثم يمكن وضع المعايير المحاسبية من واقع الوضع القانوني الجديد للشركة من حيث اختلاف قيمة الأصول وحصص الشركاء والدافع الرئيسي لتحول الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة هو استمرارية تدفق الأموال لتسيير أنشطة النادي. وهذا الدافع مدعوم بعدة مبررات من اهمها:

يواجه كثير من الاندية صعوبات في تمويل مشاريعها الحالية والمتوقعة وذلك بسبب نقص في التمويل الحكوميعم الاهلي وبسبب هذا الوضع تضطر الأندية للبحث عن مصادر تمويل خارجية أخري توفر لها الدعم اللازم لإتمام مشاريعها. ومنا هم هذه المصادر الخارجية : التحول الي مساهمة بسبب قرار الفيفا 2007م هذا الإجراء سيترتب عليه الكثير من التحولات المهمة والجذرية التي من أهمها فتح باب الاندية الرياضية للشركات العالمية العملاقة ذات الخبرة وكذلك إيجاد الموارد جديدة لتمويل الاندية الرياضية وعليه يجب العمل علي اتخاذ قرارات حيوية وجوهرية تساعدها لمواجهة هذا الوضع الجديد.

ومن ضمن هذه القرارات:-

- إعادة هيكلة تنظيمات الاندية الرياضية والادارية حتي تدار بطريقة علمية مؤسسة حديثة.
- تقوية موقع النادي التنافسي حيث هناك عدة اسباب جعلت المناسبة بين الاندية الرياضية ليست علي اساس موقع النادي في الدوري التنافسي ولكن موقفه المالي أيضا.
- الولاء شكل المهتمين بالرياضة بـأن هذا الإجراء سوف يقلل م الولاء للاندية الرياضية والمنتخبات الوطنية ولكنه سيزيد طالما أن جزاء من أسهم الشركة مملوك من العامة قرارالتحول والاجراءات المصاحبة له ووجود اسم الشركة في سوق الاسهم يعتبر اداة تسويقية وداعائية قوية, رغبة كثيرة من ذو الكفاءات العالية العمل في شركات تدار بقوانين وانظمة واضحة مثل الشركات المساهمة(محمد صبحي الاتربي, مدخل إلي دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات , دارالثورة للصحافة والنشر ,بغداد 1977م ,ص 25- 35, بتصرف المؤلفون).

2-17-2 معوقات تحويل الإندية الرياضية إلي شركات مساهمة:

أن من اهم الأسباب الرئيسية التي تعيق الأندية الرياضية للتحول إلي شركات مساهمة :

- هو الخوف من اخفاق هذه الشركات في تحقيق أرباح سنوية معقولة. يجعل الكثير من اعضاء الاندية ومجالس إدارتها متخوفين من هذا القرار الاستراتيجي.
- تخوف المهتمين لأمر الرياضة من تحولها إلي أدارة ربحية بدلاً من استخدامها من قبل الدولة لتحقيق أهدافها التربوية.

3-17-2 الآثار المالية للتحول:

يعتبر الخبراء الاقتصاديين أن قرار تحويل الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة له تأثير ايجابي علي استمرار التمويل للانشطة التي تعاني من عجز في اغلب الأحيان عندما تعتمد علي التمويل الحكومي .(امال محمد ابراهيم بحث رؤية استراتيجية للمخاطر والمهددات لخصخصة بعض اندية كرة القدم بالوطن العربي المجلد الاول المؤتمر العام الرياضي السادس للرياضة التنمية نظرة استشراقية نحو الالفية الثالثة ص 28-41- ابريل 2009م).

- في اغلب الأحوال يصبح لأعضاء النادي الحق في شراء نسبة من الاسهم المطروحة في الشركة ملاكاً فيها مما يزيد من ولائهم لها ويشجعهم علي العمل فيها بأخلاص مما يترتب عليه ارتفاع أداء الشركة.

- تدار الشركات المساهمة من خلال إدارة محترفة متخصصة بعكس إدارة الاندية الرياضية العادية التي تعتمد علي المتطوعين دون تحديد شروط للكفاءةفي مقابل شروط الولاء.
- يمكن للشركات المساهمة وتوسيع أنشطتها بأستخدام سوق الأسهم كممول رئيسي. في الغالب أيضا تقوم الشركات بتنويع أنشطتها بعد التحول. واستغلال شهرة الأندية الرياضية المساهمة كأداة تسويقية للمنتجات أو خدمات الشركة.
- بعد تحول للاندية الرياضية إلي شركات تدفع يمكنها الاقتراض من البنوك بسبب توافر عدة مصادر راغبة في اقراض الشركات المساهمة, سهولة الحصول علي المعلومات المطلوبة عن الشركات المساهمة في اقل وقت واقل تكلفة.(Babker ,Amal Mohamed Ibrahim (2014),An Evaluation study of Decision- Making Strategies for Investment in Swedish journal of Scientific Research sjsr.se Vole (1) .p17-21).

4-17-2 الآثار الإقتصادية للتحويل:

وهو دراسة الآثار الاقتصادية الناجمة عن تحويل الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة حتي تتم معرفة مدي امكانية إسهام هذا التحول في حل ب:عض المشكلات الاقتصادية التي تواجه الإندية الرياضية . تم التوصل إلي ما يلي :

- أن تحول الأندية الرياضية الي شركات مساهمة له تاثير إيجابي كبير علي الاقتصاد بشكل عام حيث ان الشركات المساهمة تؤسس غالباً عن طريق مجموعة كبيرة من المؤسسين برأسمال كبير لكي تعمل في مشاريع عملاقة (مثل مشاريع الطاقة الاتصالاتحيث من الصعب علي الافراد القيام بهذه الاعمال.
- هذا النوع من الشركات تساعد الاندية الرياضية الي تقديم, الخدمات الضرورية للمستفدين والعملاء. إضافة لذلك تعتبر السوق المالية للدولة احد اهم المقاييس المستخدمة من قبل المستثمرين الأجانب لمعرفة مدي قوة الاقتصاد.لذلك فان وجود سوق مالية قوية تحتوي علي مئات من الشركات العملاقة ذات الاداء المالي الجيد سيساعد الدولة كثيراً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بكل سهولة ويسر.
- إن تحويل الأندية الرياضية الي شركات مساهمة ستساعد علي خفض نسبة البطالة في تشغيل المتخصصين في مجال الإدارة الرياضية وبشكل ملحوظ وذلك لعدة

أسباب من أهمها : التوسع والانتشار المتوقع لهذه الشركات ,زيادة عدد الشركات المساهمة ستزيد ثقة المستثمرين الأجانب في البلاد وبالتالي ستزيد حجم الاموال الواردة, ارتفاع إقبال الكفاءات علي العمل مع الشركات المساهمة.(امال محمد ابراهيم(2015م) مؤشرات كفاءة منظومة المناخ الاستثماري الخاص في المجال الرياضي بالسودان المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد(5) ص107-112) وعليه هناك إجراءات مقترحة للاندية الرياضية المعينة بالتحول وهي تستطيع أن تساهم في تشجيع الشركات إلي التحول إلي شركات مساهمة من خلال تبني المقترحات التالية:-

- الإسراع في انشاء سوق مالية متكاملة.
- إعداد دليل واضح يشرح الإجراءت المتعلقة يتحول الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة.
- تسهيل الإجراءات المطلوبة من الأندية الراغبة في التحول إلي مساهمة.
- السماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في سوق الأسهم.
- تسهيل أجراءات المطلوبة من الاشخاص الراغبين في فتح مكاتب استشارية متخصصة (مستشاري الاكتتاب) السماح للشركات الأجنبية ببيع أسهمها في سوق الأسهم.
- فصل الإدارة الرياضية للإندية بما فيها القرار الفني والاداري عن الملكية الخاصة بمالكي الأسهم.
- انتخاب أشخاص مؤهلين لقيادة الأندية الرياضية.
- إعادة هيكلة تنظيمات منشآتهم الإدارية , نشر معلومات كافية عن الانشطة منشأتهم ووضعها المالي ,حضور برامج تدريبية متخصصة والتي قد تساعدهم علي زيادة معرفتهم بالموضوعات المتعلقة بالتحل والاكتتاب , وزيادة حجم منشأتهم.

5-17-2 الآثار التفافية لتحويل الأندية إلي شركات مساهمة:

أن الرياضة في العصر الحديث أصبحت تمثل مظهراً حضارياً وثقافياً للمجتمع , وان المراحل التي تمر بها الرياضة جعلتها جزءاً من حياة الانسان وثقافته حتي أصبحت نظاماً معترف به ومستقراً فهي مؤسسة ثقافية ناقلة لثقافة المجتمع" ويشير (أمين الحولي , وجمال الشافعي,2005م) "بأنه يجب أن تتاح فرص للتعرف بما يتصل بثقافة الانسان عالمياً ومحلياً" وتعتبر من الوسائل التي تسهم بتوفير فرص نقل ثقافات دول العالم, فطبيعة الاستثمارات في كل

دول العالم هي صفة من صفاتها, ويعدها(جون سيولفان 2000م) "بأنها ظاهرة عالمية غطت مختلف بلدان العالم".

- تعد الخصصة عملية إيجابية تسهم في توفير إدارة نشطة تحقق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية, وتعمل علي توفيرالتمويل اللازم للأندية الرياضية وتعمل علي تحويلها خلايا اقتصادية وتساهم في تخفيف العبء المالي الواقع علي الدولة.
- إن الأندية الرياضية للمؤسسات تعاني صعوبات مالية تؤثر في حجم أنشطتها مستوي مشاركتها.
- وجود البيئة القانونية للخصصة, بالاضافة إلي توفير البنية التحتية للأندية الرياضية من شأنها أن تشجع المستثمرين للإقبال علي الأستثمار في الأندية الرياضية.
- توجد الرغبة في تطبيق الخصخصة الشهرة للرياضيين المتميزين في كل دول العالم, وتساهم في نشر الثقافة الرياضية بين أفراد المجتمع.
- للخصصة دور كبير في تطبيق الاحتراف الرياضي لغرض الوصول إلي أفضل درجات التميز.
- لا تهتم الخصخصة بالانشطة الرياضية ذات الاهتمام الجماهيري المحدود لصعوبة التنبؤ بنجاح الاستثمارفيها.
- ولتطبيق عملية الخصخصة يجب إجراء تعديل علي قانون الأندية الرياضية يتضمن الخصخصة الرياضية.
- بناء المنشآت التي توفر مردودات مالية ثابتة لغرض تشجيع المستثمرين للأقبال علي الاستثمارفيها (امال محمد ابراهيم ,2015م) مؤشرات كفاءة منظومة المناخ الاستثماري الخاص في المجال الرياضي بالسودان المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة, العدد (5)ص 107-112).

18-2 الدراسات المشابهة والبحوث المرتبطة

1-18-2 مقدمة:

قام الباحث بتصنيف خطة الاستعانة بالدراسات السابقة علي اسس محدودة لخصها فيما يلي:-

أ- التصنيف الزماني وقد غطي الباحث الحقبة التاريخيية من 1979 وحتي 2009م.

ب- التصنيف المكاني دراسات عربية ودراسات اجنبية.

ت- التصنيف الموضوعي دراسات مشابهة ودراسات مرتبطة.

وقد استعانة الباحث بمصادر مختلفة للحصول علي الدراسات السابقة وذلك وفقاً لما يأتي:

- الابحاث المنشورة بمجلات دورية محكمة الكترونية بمواقع علي الشبكة العنكبوتية.
- الابحاث المنشورة بمجلات دورية محكمة متخصصة.
- الابحاث المنشورة وغير المنشورةمن وسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه.

وبناء علي ماسبق سوف يستعرض الباحث الدراسات السابقة علي الاسس السابقة دراسات عربية ودراسات اجنبية لانه التصنيف المعمول به في الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وورد ايضا في كثير من الدراسات العربية والاجنبية.

2-18-2 أولاً الدراسات المشابهة:-

دراسة منجحي مخلوف بعنوان "الاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة الجزائرية ورقة دراسية منشورة بمجلة الإبداع الرياضي معهد علوم وتقنيات الانشطة البدنية جامعة المسيلة العدد 50 ابريل 1521 تلخص الهدف من هذه الدراسة في التعرف علي المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة وجاء السؤال الرئيسي هل توجد معوقات قانونية تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر؟ والفرضية الرئيسية ان المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية للاستثمار في النوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر تتمثل في الجانب القانوني والتشريعي للاستثمارالرياضي وهكذا سياسة الأندية الرياضية المحترفة المتبعة والبنية التحتية لهذه الأندية . تم اختيارعينة البحث بالطريقة القصدية من مجموعتين مجموعة تخص (رؤساء النوادي الرياضية المحترفة) وعددهم 86 رئيس نادي رياضي وكان عدد مجموعة تخص (رؤساء المؤسسات الاقتصادية) وقد اعتمدنا في اختيار العينة علي اسلوب الحصر الشامل , حيث شملت كل المؤسسات الاقتصادية الممولة للرابطة الأولي المحترفة لكرة القدم و استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستبانة كادة : تمت معالجة البيانات الاحصائية باستخدام – برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية) Spss (نسخة 87 وجاءت اهم النتائج أن المعوقات التشريعية كانت من اقوي المعوقات تليها المعوقات الاقتصادية وقد اوصي الباحث بما يلي : العمل علي اصدار قوانين مرنة لفتح الباب أمام الاستثمار في المجال الرياضي ومراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات الأثر علي الاستثمار الرياضي خلق فضاءات للتواصل وتبادل وجهات النظر بين رؤساء النوادي الرياضية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية وكذلك الوزارة الوصية, التعريف

بمؤهلات الجزائر في المجال الرياضي وكذلك العمل علي التوعية بأهمية الاشتثمار في المجال الرياضي بالجزائر.

الدراسة الثانية:

1- دراسة سمير عبدالحميد بعنوان "اثر استخدام الخصخصة للأندية الرياضية علي متطلبات العملية التدريبية"

استهدفت الدراسة الي التعرف علي اثر استخدام الخصحصة للأندية الرياضية علي متطلبات العملية التدريبية بأستخدام المنهج الوصفي والمسحي , وطبقت علي عينة من إداري وسكرتارية الأندية الرياضية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. واستخدم لجمع البيانات استمارة الاستبان والمقابلة الشخصية.

وتوصلت الدراسة إلي:

- السماح ببيع الأندية بأسهم لأعضائها مع عدم بيعها للشركات أو الهيئات.
- إعادة النظر في القوانين اللوائح في مجال الشباب والرياضة حتي تتماشي مع متطلبات الخصخصة.
- عدم الاعتماد علي الدولة في توفير الدعم الماديوالبحث عن موارد أخري أكثر قوة لتوفير متطلبات العملية التدريبية.

2- دراسة نسرين عبدالله بعنوان "خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية إستراتيجية مقترحة"

أستهدفت الدراسة إلي خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية,وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمسحي , واستمارة الاستبيان لجمع البيانات واخذت المحاور الاتية:-

الأول: الإداري.

الثاني: المالي والتسويقي.

الثالث: الفني.

وطبقت علي عينة من مراكز الشباب المدن بمحافظة الإسكندرية التي بلغ عددهم (19) مركزاً بعدد أفراد مجتمع الدراسة علي (495) من الجهاز الإداري والفني , الأعضاء المنتفعين.

وتوصلت الدراسة الي:-

- قصور في العمليات والكفاءات الإدارية بها ويجب إعادة النظر في تشكيل مجالس إدارة مراكز الشباب.
- يجب مشاركة أفراد أخري مع الحكومة متمثلة في رجال الأعمال والاعضاء المنتفعين والعاملين بالمراكز في إدارة وملكية مراكز الشباب.
- مراكز الشباب تعاني من ازمات مالية- يجب جعلها مشروع استثماري يطرح خطط تسويقية جديدة لزيادة رأس المال وعمليات التمويل.

تطوير كافة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية والترويحية والبيئية وضرورة خصخصة المؤسسات الرياضية وخاصة مراكز الشباب كمقترح استراتيجي.

الدراسة الثالثة:

3- امال محمد ابراهيم (2015م) رؤية إستراتيجية لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأحد أساليب الخصخصة في مجال تطوير البنية التحتية للرياضة في السودان ,مجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد(6) ص 38-43.

هدف هذا البحث الي وضع رؤية الخبراء والمتخصصين في اتخاذ نظام التأجير التمويلي كأحد البدائل لنظام التمويل الحكومي في مجال المنشآت الرياضية وذلك من خلال دراسة استعداد مؤسسات الرياضة لتطبيق سياسات التأجير التمويلي .ودراسة نقاط القوة والضعف والمهددات والمخاطر لتطبيق السياسات الإدارية المتعلقة بتطبيق نظام التأجير التمويلي لتطوير المنشآت في المجال الرياضي.واستغلال الاراضي المخصصة للاندية الرياضية والاتحادات ,وجاءت تساؤلات الدراسة :كما يلي:

- ما رؤية الخبراء والمتخصصين والمستفدين في تطبيق التمويل التأجير,بأستغلال الأراضي المخصصة للأندية الرياضية والاتحادات .كأحد البدائل لنظام التمويل الحكومي ؟
- ما نقاط القوة والضعف لتطبيق السياسات الإدارية التمويلية ,بتطبيق التأجير التمويلي فب المجال الرياضي واستغلال الأراضي المخصصة للأندية الرياضيةوالاتحادات؟

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع الدراسة واهدافها وتكون مجتمع الدراسة من المستفدين الإداريين بلغ عددهم اربعون (40) كما تم تصميم استبانه لتحقيق أهداف البحث لجمع المعلومات تم إيجاد المعاملات العلمية الصدق والثبات والموضوعية وجاءت أهم النتائج:

يمكن تبني رؤية التمويل التأجير كأحد أساليب الخصخصة كوسيلة لتحسين مستوي الأداء والكفاءة والجودة في مجال تمويل المنشآت الرياضية

الدراسة الرابعة:

4- **بابكر , امال محمد ابراهيم(2015م) مؤشرات تقييم الكفاءة الاقتصادية لميكانزم الاحتراف في أندية كرة القدم و المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد(5) ص8- 13**:

تهدف الدراسة إلي تقييم أداء قطاع الأندية الرياضية التي ينطبق عليها شروط الاحتراف من وجهة نظر اقتصادية وذلك من خلال اقتراح منهجية قياسية جديدة لعملية التقييم وتسعي إلي تصميم مؤشرات مركبة لمقارنة كفاية الأداء المالي والاقتصادي والاستثماري والكلي لنشاطات قطاع اندية المحترفين بالسودان وتقوم هذه المنهجية علي استخدام ومؤشرات الأداء الاقتصادي والكلي تهم المخطط وترشده لانتقاء السياسات الملائمة وذلك عبر ما يلي : تقييم مؤشرات "استخدام الأموال المحصلة لتوسيع نشاط الأندية" تقييم مؤشرات إعادة الهيكلة , تقييم تقوية المركز التنافسي للاندية .كما تم اختيار عينة البحث المقصودة , واعتمدت الباحثة علي الاستبانة كأداة بجانب تحليل العناصر الثلاثة وجاءات أهم النتائج إن مشكلات المديونية والتسويق وتكريس القيم المادية أدت الي إضعاف المؤشرات للموقع التنافسي للاندية.

الدراسة الخامس

5- **امال محمد ابراهيم (2015) مؤشرات كفاءة منظومة المناخ الاستثماري الخاص في المجال الرياضي بالسودان المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد(5) ص 107-112:**

أهداف الدراسة في تحليل مؤشرات كفاءة منظومة المناخ الاستثماري واثاره علي جذب الاستثمارات المباشرة كما تسعي من خلال التسأؤلات إلي التعرف علي أهم محددات مناخ الاستثمارفي المجال الرياضي علي خلفية العولمة الاقتصادية ز بجانب التعرف علي طبيعة

العلاقة النسبية بين محددات مناخ الاستثماروالقدرة التنافسية علي جذب الاستثمارات للقطاع الرياضي والتعرف علي العلاقة السببية بين لبقدرة التنافسية وحجم تدفقات الاستثمارات الخاصة المباشرة للقطاع الرياضي. أعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي , والوثائقي تم اختيار عينة البحث بطريقة المقصودة , واعتمدت الباحثة علي الاستبان كأداة بجانب تحليل العناصر الثلاثة من اهم النتائج :توضيح السياسات الاقتصادية والماليى والنقدية والشفافية حول التدفقات المالية في المجال الرياضي. توفير بنية أساسية ومعلوماتية متطورة.

الدراسة السادسة:

6- أمال محمد ابراهيم (2015م) أستراتيجيات تحويل أندية كرة القدم إلي شركات مساهمة في اطار تطبيق الخصخصة علي مرجعية قرار الفيفا2007م (المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد(6) ص 85-91.

المستخلص : هدفت الدراسة إلي تحديد الاسس العلمية والاجراءات واستراتيجيات تحويل أندية كرة القدم إلي شركات مساهمة,ضمن إطار تطبيق الخصخصة علي مرجعية قرار الفيفا(2007م) والتعرف علي نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات, وذلك من خلال دراسة ميدانية تم فيها اختيار المنهج الوصفي كطريقة , واسنبانة(كأداة لجمع البيانات تم تقنيتها بإيجاد الصدق والثبات والموضوعية) ثم وجهت لعينة تم اختيارها بالطريقة المقصودة من الخبراء والمختصصين والاكاديميين في مجال التربية البدنية وعلوم الرياضة والإدارة والاقتصاد عددهم (61) فرداً كما استخدم الباحثان الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss لمعالجة البيانات إحصائياً وجاءت أهم النتائج أن المناخ الاستثماري في المجال الرياضي مناسب لهذا التطبيق واوصي الباحثان بأستراتيجيات لتطبيق الخصخصة في اندية كرة القدم.

الدراسة السابعة :

7- مدحت القريشي مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد(33) 2011م):

هدف البحث الي دراسة وتقييم برامج الخصخصة لإستخلاص الاستنتاجات والدروس للوصول الي الصيغ الناجحة في تطبيق البرامج المذكورةوتشخيص عوامل الفشل تجنبها و تعتمد منهجية البحث اسلوب التحليل الوصفي وأعتماد النظرية الاقتصادية في تحليل ودراسة برامج الخصخصة وتشخيص عوامل النجاح وعوامل الفشل بالاسنبانة بالتجارب العملية.

وجاءت اهم التساؤلات هل أثبتت برامج الخصخصة دوماً نجاحها في تحقيق اهدافها؟ أهم النتائج : تحويل عملية الخصخصة الي وسيلة لاثراء بعض المتنفذين واتباعهم والاستلاء علي الثروة الوطنية كما حدث في روسيا في عام 1993م حيث أستولت المافيا والمتنفذون السياسيون ورأس المال الاجنبي علي الشركات العامة بأسعار رمزية.

اهم التوصيات ضرورة تأسيس هيئة عليا حكومية لتشرف علي عملية الخصخصة واتخاذ القرارات الاساسية . والعمل علي اصدار القوانين والانظمة الكفيلة بأدارة برنامج الخصخصة والواجبات بم يضمن سلامة العملية وحفظ حقوق كل من المستهلك والمنتج.

الدراسة الثامنة:

Babker,Amal Mohamed Ibrahim and Busskara Ahmed Proposed Mechanism to Adjust the Evaluating Profassional players and Coaches Contract, Journal of Scientific research vole(3).

هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي درجة امتلاك المستهدفين من رؤساء مجالس ادارة الاندية الرياضية المحترفة للمعارف المرتبطة بعقود الاحتراف بجانب إقتراح آلية لضبط تعاقد اللاعبين والمدربين المحترفين في السودان وتقويم المادة (40) المرتبطة من قانون الرياضة 2003م طرح تعديلات علي اللوائح التفسيرية ولتحقيق اهداف الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي المسح كطريقة لإجراء الدراسة وبناء عليه تم اختيار الاستبانة والمقابلة الشخصية كأدات لجمع البيانات كما تم اختيار عينة من رؤساء مجالس ادارة واعضاء الاندية المحترفة بجانب مجلس ادارة الاتحاد العام لكرة القدم وبعض اللاعبين والمتعاقدين والمتخصصين والاكاديميين والقانونين تم اختيارهم كعينة مقصودة وبلغ عددهم (72) فرداًو تمت معالجة البيانات أحصائياً بأستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية. وجاءت اهم التنائج :لمجال المعارف والمعلومات التي يمتلكها المستهدفين عن عقود الاحتراف جاءت بدرجة متوسطة درجة مما يعني حآجتنا لنشر ثقافة عقود الاحتراف وتبصير الاطراف المعنية بالحقوق وواجبات وعليه تم اقتراح تعديلات علي المادة (40) الاحتراف في المجال الرياضي والحق بها والتفسيرات والتعريفات واوصت الباحثة بما يلي:

- نشر القيم الاخلاقية المرتبطة بالعقود أو النظم في المجال الرياضي التي تعقد علي أساس مبدا الاحترام الاخلاقي القيمي الذي يحدد العلاقة بين الاندية واللاعبين الذي يضمن احترام حقوق وحريات اللاعبين الشخصية.

- اقرار حق الطرفين في المساءلة أو النظم في حال التقصير من احد الطرفين وان يقوم التعاقد علي الحق والمصداقية والثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين.

الدراسة التاسعة:

9- خالد ابراهيم عبد العاطي اساليب مقترحة لتسويق البطولات الرياضية 2000م رسالة لنيل درجة الماجستير غير منشور, كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة/الهرم

هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي اساليب تسويق البطولات الرياضية ووضع اساليب مقترحة لتسويق البطولات الرياضية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة وقد تم تصميم استمارتين بحسب توزيع عينة البحث وهي الاتحادات الرياضية واساتذة التربية الرياضية واساتذة الاعلام واساتذة كلية التجارة وخبراء التسويق الرياضي ورجال الاعمال واصحاب الشركات , وخلصت أهم النتائج الي اعتماد علي مصدر حكومي للتمويل للتسويق للبطولات الرياضية في الاتحادات والاندية الرياضية واللجنة الاولمبية وان التمويل الذاتي بنسبة 25% والحكومي بنسبة 75% ان اراء رجال الاعمال جاءت متفقة مع الاعداد والتنظيم للانشطة والبطولات الرياضية ان الالعاب ذات الانتشار والشعبية الواسعة هي الاكثر تسويقاً واتفقت عينة البحث علي الدعاية والاعلان وبيع البث التلفزيوني وبيع اللاعبين هي اكثر الاساليب التسويقية المقترحة ملائمة لتطبيقها وجاءت التوصيات مراعات الهيئات الرياضية لأساليب التسويق المختلفة إيجاد الارضية القانونية والاستعانة بالمتخصصين في مجال التسويق للبطولات الرياضية.

الدراسة العاشرة:

10- دراسة علي عبدالله الجفري/ احمد محمد / محمد مصطفي الحبيب عمار استراتيجية مقترحة للتسويق الرياضي بالوطن العربي يهدف الي وضع استراتيجيه للتسويق الرياضي في الدول العربية من خلال :

- التعرف علي الوضع الحالي للتسويق الرياضي في الوطن العربيمن خلال دراسة ميدانية واقعية معاصرة في بعض البلدان العربية.
- بناء إستراتيجية للتسويق بالوطن العربي إعتماداً علي ما أشارت الية نتائج دراسة واقع التسويق في الوطن العربي.

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية وبلغ عددها (321) واشتملت عينة البحث علي:

- (114) من المسئولين بالهيئات الحكومية عن ادارة الرياضة (المجلس الاعلي للرياضة –الرئاسة العامة للشباب).
- (133) من المسئولين بالاندية عن ادارة الرياضة(رئيس نادي –عضو مجلس إدارة- إداري – مدير فني –لاعب).
- (74) من المسئولين بالشركات عن الادارة والتسويق(شركات رياضية – شركات غير رياضية راعية للرياضة).

أدوات جمع البيانات تم استخدام الاستبانة وجاءت التنائج بأقتراح استراتيجية لبناء نظام تسويق في الوطن العربي.

- استمارات استبيان- المقابلة الشخصية- مساعدين لإجراء القياسات – الشبكة الدولية للمعلومات .وكانت أهم التنائج:

ث- ضعف التسويق في تحسين الحالة الاجتماعية للعاملين في المجال الرياضي.

ج- ضعف التسويق في رفع مستوي المنافسة بين الاندية.

ح- الي افتقاد الاتحادات والهيئات الرياضية للجان أو ادارات خاصة بالتسويق.

كانت اهم التوصيات :-

- ان تهتم الجهات الحكومية المسئولة عن الرياضة بالوطن العربي بتفعيل الإستراتيجية المقترحة كل حسب بيئته والعوامل المؤثرة في مدي تنفيذها.
- وضع استراتيجية صغيرة ومحدودة للتسويق الرياضي علي مستوي الاتحادات , الاندية , الشركات .

الدراسة الحادي عشر:

11- أمال محمد ابراهيم (2007م) دراسة تقومية لتسويق المواهب المفرزة من الدورات المدرسية بالسودان المجلة العلمية بالمؤتمر العلمي الاول لاقسام ومعاهد وكليات التربية البدنية والرياضة العربية 6-8 مارس الاردنية الهاشمية:

هدف هذا البحث التعرف علي طرق وخطوات التسويق للمواهب كمنتج في البطولات الرياضية المدرسية تم اختيار عينة البحث بالطريقة القصدية من اعضاء سابقين بالاتحاد

الرياضي المدرسي والمشاركين في تنظيم الدورات الرياضية المدرسية تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كاداة لجمع البيانات وخلصت اهم التنائج الي ما يلي:

لا توجد اسس علمية أو خطة لتطبيق مفهوم التسويق الرياضي الحديث علي مستوي الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الدورات الرياضية وان هناك صعوبات تتعلق بالتفكير والسلوك الاداري لا يساعد في تطبيق مفهوم التسويق وعدم وجود الكادر المؤهل لادارة عملية التسويق للتاثير علي المؤسسات المستهدفة عبر الترويج للمواهب كمنتج وانه لا توجد تعاقدات في هذا المستوي وقد اوصت الباحثة بالاهتمام بعملية التسويق للمواهب المنتجة من الدورات المدرسية وتوفيرالكوادر البشرية التي تخدم هذا الغرض مع تبني اهداف محددة سلفا لعملية التسويق والاهتمام بالبرامج التنفيذية والتقويم.

2-18-3 ثانياً الدراسات الاجنبية:

الدراسة الثانية عشرة:

دراسة كينتكاوندا 1997 دور التسويق الرياضي في صناعة الرياضة:

هدفت الدراسة البحث التحديات التي تواجه العاملين في مجال التسويق الرياضي فهمهم للمؤثرات الجاذبة لنجاح الخطط التسويقية من خلال مقارنة عامل السن للجمهور.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة وقد تم تصميم استمارتين بحسب توزيع عينة البحث وهي الاتحادات الرياضية اساتذة الاعلام واساتذة كلية التجارة خبراء التسويق الرياضي ورجال الاعمال واصحاب الشركات وقد لخص اهم التنائج ان حملات التسويق المبنية علي السن غير مناسبة مقارنة مع العوامل التي تبني التسويق علي اساس العوامل الجاذبية كالاستفتاء والسحب علي الجوائز العينية مما يسهم في نجاح الخطط لتسويقيه وقد اوصي الباحث ببناء الخطط التسويقية في المجال الرياضي علي اساس العوامل الجاذبية دون الالتفات الي فروقات السن.

الدراسة الثالثة عشرة:

دراسة يانكيس 1997 تطبيقات الرياضة الاجتماعية والتسويق الرياضي وابحاث التسويق:

هدفت الدراسة الي التعرف علي المشاكل التي تواجه التسويق الرياضي ودور الاخصائي الاجتماعي في المساعدة في ابحاث التسويق الرياضي وذلك من خلال ثمان خطوات وهي

تعريف ملامح الانتاج -هدف التسويق الرياضي – وضع استراتيجيات البيع في الرياضة وكانت اهم التنائج ان للاخصائي الاجتماعي دور هام في الخطوات الثمانية سابقة الذكر ولهم دور ايجابي في انجاح عمليات التسويق وقد اوصي الباحث يتضمين فريق التسويق بالاخصائي الاجتماعي.

الدراسة الرابعة عشرة:

جان دوقان 1996م تأثير سياسات التسويق في الاتحادات الوطنية والمؤسسات لالعاب القوي وكرة السلة رجال:

هدفت الدراسة الي تحدية مستوي فاعلية التسويق بالمؤسسات الوطنية الراعية لالعاب القوي وكرة السلة رجال تحديد الوقت بالنسبة المئوية للوقت الذي تستغرقه كل طريقة للدعاية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة وقد تم تصميم استمارتين بحسب توزيع عينة البحث وهي الاتحادات الرياضية اساتذة التربية الرياضية اساتذة الاعلام اساتذة كلية التجارة خبراء التسويق الرياضي ورجال الاعمال واصحاب الشركات.

وكانت من اهم التنائج ان اغلبية هذه المؤسسات قد تاثرت بفاعلية التسويق الذي يستغرق وقت اطول نسبياً في الدعاية واكدت التنائج ان العاية والاعلان في هذا المجال فاعلة ووصفها بأنها جوهرية وقوية في الاتجاه لفاعلية التسويق وقد اوصي الباحث بأعتماد اسلوب الدعاية والاعلان . كأفضل الأساليب التسويقية فيجب دراستهاوتطويرها واستخدامها.

الدراسة الخامسة عشرة:

دراسة جاج 1994م هيكل التسويق والانشطة والعوائد والناتج في المنظماي الاهلية الرياضية:

هدفت الدراسة الي تناول وظائف التسويق في المنظمات الاهلية والرياضية وفحص ملامح وخصائص التسويق الي تطبيق المنتجات الاحداث والمسابقات وتحديد مظاهر هذه الانشطة وكيفية تقويم الانشطة التسويقية وخلصت اهم التنائج الي مايلي: ان كل منظمة سوق نفسها بدرجة مختلفة وفقاً لاربع عناصر وهي عائد البيع والمواصفات الهيكلية ومنتجات المنظمة ونوع الرياضة وطريقة عرضها وان الانشطة المستخدمة تنفذ وفقاً لاربع جوانب وهي جودة المنتج والمواصفات الهيكلية وطريقة تقييم المنتج والسوق.

الدراسة السادسة عشرة:

دراسة جول رايندل 1991م دراسة الاستراتيجيات الجديدة للرياضة للجميع دراسة تحضيرية للمؤتمر الثالث بوردو بفرنسا:

هدفت الدراسة الي اجراء مسحي شامل لدول العالم حيث تم شمل 75 من الحاضرين الذين يمثلون دول العالم من الحضور وقد خلصت التنائج الي ما يلي:

ان الرياضة للجميع استراتيجية قومية يجب الاهتمام بها يجب ربطها بوسائل الاعلام للتسويق بالمفاهيم التوعية كما يجب الترويج لها ورعايتها من قبل الدولة والمؤسسات الاهلية والشركات والمؤسسات المختلفة.

مختلفة كدراسة (غرانت وباشو 1995) التي تناولت مشاكل التسويق الرياضي لبرامج كرة القدم في للمدارس والجامعات وهدف البحث الي دراسة أفضل الاساليب التسويق الي جانب مشكلاته ومن أهم توصياته ونتائج هذا البحث أهمية التسويق بين برامج الاتحادات الرياضية وبرامج الرياضة المدرسية.

ضرورة توعية مجتمع الأعمال بمدي اهمية مساندته للرياضة المدرسية والجامعية واهمية دوره في هذا المجال عملية التسويق.

ان الدعاية الاعلان لها دور فعال في التسويق وهي من الاساليب الهامة في هذا المجال ضرورة رعاية الشركات لرياضة المدارس والتسويق لها.

أجراء أيضا(Steven ray ,r .I & others) دراسة للتسويق الرياضي في المدارس والجامعات, هدف البحث الي دراسة افضل الاساليب ونسبة فاعليتها في الترويج للرياضة المدرسية والجامعية , واشارة اهم النتائج الي ان أفضل طرق التسويق هي استخدام الوقت الكامل في التسويق الذاتي, ووضع خطط تسويقية, مكتوبة ووضع ترتيبات واضحة للبدائل لاعلامية ولكن الرياضة المدرسية تعتبر نهاية المطاف بالنسبة لكثير من الممارسين للرياضة (متسربين من الساحة الرياضة).

بسبب عدم الترويج والتسويق لتلك المنشآت والقاء الضوء حيث لا يوجد توحيد للرؤي نحو أهداف ونتائج .

2-18- 4 التعليق علي الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث علي الدراسات السابقة ومن خلال النظر لمضامين هذه الدراسات خلص الباحث الي عدة نتائج أهمها:

ارتباط التسويق الرياضي في المؤسسات الرياضية بتسويق لاعبي كرة القدم للاندية العالمية خاصة في كرة القدم وبدات هذه الحركة منذ السبعينات , ثم بدأ التفكير في تسويق المباريات الرياضية العالمية أو الدولية للإستفادة من شعبية وجماهير كرة القدم الي ان اصبح الفكر التسويقي في مجال الرياضي واتجهت الشركات الصناعية المنتجة للادوات الرياضية الي تسويق منتجاتها للهيئات والافراد المهتمين بالرياضة الي ان تعددت وسائل وعناصر التسويق. ويري بيتر دركر1995 (ان التسويق يشمل جميع اعمال المنشاة وليس بنشاط متخصص علي الاطلاق.

2-18-5 تحليل الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة والتي تم التطرق اليها والتي تناولت الخصخصة في مجال الرياضي لاحظ الباحث أن الباحث أن الدراسة الحالية تشابهت واختلفت ببعض الجوانب وكما ياتي.

❖ اوجه التشابه:

- أن الدراسات السابقة والدراسات الحالية جمعيها استخدمت المنهج الوصفي بالاسلوب المسحي.
- اتفقت الدراسات جمعيها حول موضوع واحد وهو الخصخصة في مجال الرياضة.
- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة نسرين عبدالله بكونهما دراستان لنيل شهادة الماجستير.
- اتفقت عينة الدراسة الحالية مع عينة دراسة سميرعبدالحميد إذ اشتملت علي عينة من إداري الأندية الرياضية.
- اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة نسرين عبدالله من أن المؤسسات الرياضية من أندية رياضية ومراكز شباب تعاني من ازمات مالية.
- اتفقت الدراسة الحالي مع دراسة سمير عبدالحميد في ضرورة إعادة النظر في القوانين واللوائح في مجال العمل الرياضي حتي تتماشي مع متطلبات الاستثمار.
- اتفقت الدراسات الثلاثة علي ضرورة إيجاد بدائل جديدة لتوفير احتياجات الاندية الرياضية المالية واوصت جمعيها بضرورة مشاركة القطاع الخاص في ملكية وإدارة الاندية الرياضية وعدم الاعتماد علي الدولة في توفير احتياجاتها.

- ربطت جميع الدراسات بين مفهوم الخصخصة والتسويق والاستثمار في الأندية الرياضية.

❖ أوجه الاختلاف:

كان لكل دراسة هدف يختلف عن اهداف الدراسات الأخري , فهدفت دراستنا في بناء مقياس الخصخصة لإداري الأندية الرياضية للمؤسسات والتعرف علي دور الخصخصة في تطوير أداء الأندية الرياضية للمؤسسات. بينما كان هدف دراسة (سمير عبد الحميد) التعرف علي اثر استخدام اسلوب الخصخصة للأندية الرياضية علي متطلبات العملية التدريبية.وهدفت دراسة (نسرين عبدالله) إلي خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية.

❖ ما إستفاده الباحث من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة والاطروحات والقراءات النظرية التي أجريت أو تناولت نفس مجال الدراسة الحالية للمساعدة في تصميم الاستبيان وإعداد البحث من حيث مشكلة البحث واهدافه.

الفصل الثالث

منهجية البحث واجراءاته الميدانية

الفصل الثالث

منهجية البحث واجراءاته الميدانية

1-3 المقدمة :

في هذا الفصل يقوم الباحث بتوضيح جميع إجراءات البحث من تحديد المنهج وعينة البحث واداة جمع البيانات والاساليب الاحصائية التي استخدمت في الدراسة الميدانية.

2-3 منهج البحث:-

تم استخدام المنهج الوصفي بالاسلوب المسحي وذلك لملائمة لطبيعة البحث أذ يشير كلاً من (محمد حسن علاوى واسامة راتب 1999م ص 139) وخير الدين عويس 1999م ص 103) الي ان الدراسات المسحية هي اسلوب بحثي يتم من خلاله جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة المراد قياسها وذلك بغرض وصف وتفسير ما هو كائن واختيار الفروض والاجابة عن التساؤلات التي تثيرها البحث بغرض توضيح مدي الحاجة للقيام بتغيرات اساسية أو جزئية فيما يرتبط بهذه الظاهرة.

3-3 مجتمع البحث:-

شملت عينة البحث بعض ادارات أندية ولاية الخرطوم وبعض الاكاديمين والاعلاميين المهتمين بمجال الاستثمار في أندية كرة القدم وبعض المسؤولين في ولاية الخرطوم وزارة الشباب والرياضة.

4-3 عينة البحث:-تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية بلغ عددها مجتمع الدراسة والعينة حيث تم اختيار عينة البحث بطريقة العينة المقصودة وبلغ عددها (40) الشكل التالي يوضح تفاصيل عينة الدراسة حسب النسب.

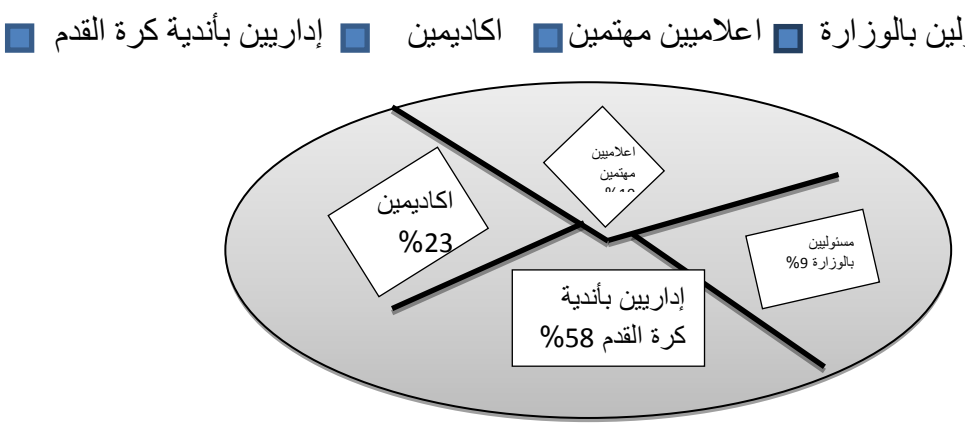

5-3 أدوات جمع البيانات:

1-5-3 بناء الإستبانة:

عند تناول الباحث الدراسات السابقة وجد الباحث أن الاستبانة والاسئلة المفتوحة التي تجيب علي اسئلة البحث بطريقة مباشرة وقد تضمنت:-

2-5-3 خطوات بناء الاستبانة

نظم الباحث الفقرات التي توقع الباحث أهميتها بالنسبة لأهداف البحث من خلال مسح المراجع الدراسات السابقة قبل عرضه علي عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص في التربية البدنية , المناهج وطرق التدريس, علم النفس من ذوي الدرجات العلمية الرفيعة العاملين في الجامعات مراجعة الصورة الاولية للاستبانة ووضعها في صيغتها النهائية. تم اختيار اربعة محاور للبحث وتم تنظيم الفقرات المقترحة حسب ما هو موضح ادناه في التالي:

- اهداف الاستثمار في النادي الرياضي.
- توفر فرص الاستثمار في النادي الرياضي.
- مشكلات الاستثمار في النادي الرياضي.

6-3 الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بأجراء دراسة لاستمارة الاستبيان علي عدد 12 من الافراد كعينة تجريبية موزعين علي أربعة دول عربية وبواقع تسعة افراد في كل دولة , يتم تقسيم التسعة أفراد الب ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من ثلاث أفراد و المجموعة الاولي للمسئولين عن ادارة الرياضة بالدولة, المجموعة الثانية من المسئولين عن إدارة الأندية , المجموعة الثالثة من الشركات التي ترعي الرياضة , وقد راعي الباحثان أن تكون الدراسة الاستطلاعية علي أفراد من خارج عينة الدراسة,

وهدفت الدراسة الاستطلاعية الي التأكد من مدي مناسبة صياغة العبارات ,تحديد زمن تطبيق الاستبيان , قدره المساعدين علي فهم إجراء القياسات , التعرف علي اي صعوبات قد تحدث أثناء إجراء القياسات , وقد إظهرت الدراسة فهم المساعدين لكيفية إجراءالقياسات, وضوح لغة الاستبيان من حيث الصياغة , زمن الاستبيان يستغرق 21دقيقة تقريباً وهو زمن مناسب.

7-3 صدق الأداة

تم عرض الاستبانة علي (10) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات التربيةالبدنية والإدارة الرياضية , من اجل إبداء الراي حول ملائمة الفقرات لأغراض الدراسة من حيث الضياغة والمضمون. وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين , اعتبرت موافقة سبعة محكمين علي الفقرة بمثابة صدق لها.

8-3 تحكيم الاستبانة:

عرض الباحث الاستبانة علي خبراء الذين تنطبق عليهم الشروط التالية:-

- حاصل علي درجة الدكتوراه.
- خبرة في مجال تدريس التربية الرياضية.
- العمل في مجال الادارة الرياضية.

9-3 التحقق من المعاملات العلمية للإستبانة:

1-9-3 إختبار صدق المضمون:

قام الباحث بإختيار صدق الاستبانة للتأكد من انها تقيس الغرض الذي صممت من اجله وقد استخدم في ذلك طريقة صدق المضمون أو المحتوي التي تهتم بفحص كل استبانة وتحليل مفرداتها لمعرفة مدي تمثيلها للمحور أو الظاهرة المراد قياسها.

اعتمد الباحث عل صدق المحكمين بعرض الاستبانة علي عدد (13) من اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الرياضية(جامعة السودان – جامعة الخرطوم – جامعة الملك سعود, للتأكد من ان تصميم الاستبانة يتفق مع اهداف البحث ويساعد في جمع البيانات المراد الحصول عليها من افراد عينة البحث.

بعد تحليل البيانات المتعلقة بأهم المشكلات التي تعترض الاستثمار في النادي جاءت النتائج فيما يلي:

بأن معظم المشكلات مرتبطة بضعف مصادر التمويل من البنوك وايضا الاستثمار في الاندية الرياضية يحتاج لاموال ضخمة مشكلات وان الاستثمار في الاندية الرياضية تعاني من ضعف الضمانات المقدمة للمصارف بنسبة ويدعم هذه النتائج الشكل السابق والمشكلات تعتبر من افرازات عدم وجود الخبرات الادارية في هذا المجال.

2-9-3 قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

وذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية بغرض الاستبانة علي العينة التجريبية وذلك لايجاد معامل ارتباط ريتشارد كودربين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تتبعه أو تنتمي اليه وذلك للتأكد من ارتباط كل مفردة بالمحور الذي تنتمي اليه وفيما يلي عرض لقيم الارتباط للمفردات بالمحور الذي تنتمي اليه وفقاً لما هو الذي يلي ويوضح صدق الاتساق الداخلي وفقاً لمعادلة كودر ريتشارد موضح بالجدول رقم (8) (ن= 20)

جدول رقم(8) يوضح صدق الاتساق الداخلي وفقاً لمعادلة كودر ريتشارد(ن=20)

رقم	ارتباط محور(1)	رقم	ارتباط محور (2)	رقم	ارتباط محور (3)	رقم	ارتباط محور(4)	رقم	ارتباط محور(5)
1	0و519	1	0و454	1	0و578	1	1	1	0و629
2	0و490	2	0و666	2	0و4890	2	0و649	2	0و649
3	0و449	3	0و389	3	0و472	3	0و516	3	0و516
4	0و559	4	0و559	4	0و663	4	0و649	4	0و649
5	0و568	5	0و859	5	0و635	5	0و552	5	0و552
6	0و654	6	0و660	6	0و939	6	0و833	6	0و833
7	0و552	7	0و4890	7	0و454	7	0و645	7	0و645
8	0و833	8	0و472	8	0و878	8	0و568	8	0و568
9	0و645	9	0و463	9	0و420	9	0و645	9	0و654
10	0و756	10	0و635	10	0و4890	10	0و472	10	0و472

معامل الارتباط دال عند المستوي 1و0 معامل الارتباط عند المستوي 5و0

يتضح من الجدول السابق أن جميع مفردات المحاور يرتبط كلا بالمحور الذي تنتمي اليه اذ أن معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مفردة ومجموع درجات المحور الذي تنتمي اليه ذات دلالة احصائية عند المستوي 5و0 . فيما عدا المفردات التالية والتي كانت دالة عند المستوي1و0 في المحور الاول (7- 9) وفي المحور الثاني.

3-9-3 اثبات الاستبانة:

جدول رقم (9) يوضح قيم معامل ثبات الرتب لسبيرمان لمحاور الاستبانة

رقم المحور	المتوسط	الانحراف	معامل الخطأ	قيمة معامل الثبات
الهدف الاستثمار	**28**	**3و75**	**1و19**	**0و888**
فرص الاستثمار	**27**	**4و16**	**1و06**	**0و092**
مشكلات الاستثمار	**22**	**3و45**	**0و925**	**0و937**
الثبات الكلي للاستبانة	**27**	**4و16**	**1و09**	**0و091**

يوضح الجدول السابق قيم معامل الرتب لسبيرمان وفقاً للمعادلة التالية:

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل الثبات لسبيرمان لكل محور من المحاور يتراوح بين (82و0 – 93و0) مما يدل علي تمتع كل محور بدرجة عالية من الثبات.

جدول (10) يوضح التباين بأستخدام تحليل التباين لعامل واحد (انوفا) بين افراد عينة

مصدر التباين	هدف الاستثمار	الفرص الاستثمار	مشكلات الاستثمار	كلي
بين المجموعات	35و36	11و95	22و61	22و06
داخل المجموعات	31و69	14و87	26و63	26و62
التباين الكلي	49و50	26و28	24و48	48و68
تباين الخطأ	3و5			
التباين الحقيقي	4و5			
ر	0و78			

بما أن قيمة (ف) الجدولية غير دالة احصائيا فان هذا يعني انه لا توجد فروق جوهرية بين افراد عينة البحث التجريبية مما يعني امكانية معالجة بيانات البحث علي اساس تجانس افراد عينة بحساب البحث وكفاية تطبيق اداة البحث مما يؤكد امكانية تطبيق اداة البحث لتمتعها بدرجة عالية

من المعملات العملية بحساب متوسط مجموع مربعات فروقات الافراد عن المتوسط حيث تم تطبيق معادلة لأنوفا:

10-3 ملخص الدراسات الاستطلاعية:-

تم اجراء الدراسة الاستطلاعية الاولي بالمقابلة الشخصية للخبراء والمختصين تحديد المحاور المرتبطة بالاستبانة. تحديد وذلك لتحديد الاهداف والعبارات التي يمكن ان ترتبط بكل محور.

الدراسة الاستطلاعية الثانية

وذلك بعرض الاستبانة علي مجموع من الخبراء لتحديد مناسبة المحاور موضوع الدراسة ومناسبتها لكل محور ووضوحها مع تحديد الميزان التقدير لقياس المفردات.الحاجة الي اضافة محاور اخري أو اضافة مفردات في اي محور.

الدراسة الاستطلاعية الثالثة:-

لتحديد معامل صدق الاتساق الداخلي ومعامل الثبات علي عينة مماثلة للعينة قيد البحث.عليه فقد تم حذف العبارات التي لم تحصل علي معامل ارتباط دال عن مستوي 1و0 أو 5و0 كروبناك) وضح أن معامل الارتباط بين مرتين الإجراء هو معامل استقرار وبالتالي يمكن اعتبار إداة القياس مستقرة(محمد عبدالسلام ص 242).

بمعني أنه نعرف استقرار درجات الأفراد عن نفس الأسئلة بين مرات الإجراء.

11-3 التوصيف النهائي للاستبانة :-

اشتملت الاستبانة علي ثلاث محاور ووثلاثة وثلاثون مفردة والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

1-11-3 تحديد ارشادات الاستبانة:-

تم تحديد ميزان التقدير الثلاثي.

تم تحديد ارشادات الاستبانة وطباعتها في صورتها النهائية توطئة لتوزيعها علي عينة البحث. تم دمج المحور الثالث البرامج التنفيذية للبطولة والمحور الرابع التقويم حسب توصيات الخبراء والمختصين الذين قاموا بتحكيم اداة البحث واضافة محور الفئات المستهدفة. ومحور اساليب التسويق.

3-11- 2 مفتاح التصحيح:-

في ضوء الرجوع لمقياس التقدير الثلاثي ذات الرتب الثلاثة الموضحة كالاتي في الاستبانة التي سوف تستخدم كأدة في هذا البحث وانطلاقاً من تساوي المسافات بين الرتب الثلاثة فإن الباحث سوف يلتزم بالمقياس كما يلي:

وعليه فأن الباحث سوف يلتزم فيما يلي في المعاملات الإحصائية لأيجاد المتوسط والانحراف المعياري للمقارنة بين استجابات افراد عينة البحث.

3-11- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:-

قام الباحث بأستخدام الحزم الاحصائية STATISTICAL PACKAGES FOR (SPSS) SOCIAL SCIENCES وذلك بأستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والمتوسط الحسابية-الانحراف المعياري – معامل الباين لمجموعة واحدة (انوفا).
- المقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية (LEST SIGIFICANT DIFFERNCE

- معامل ثبات الاستبانة بطريقة ايجاد معامل الفا لكل محور من المحاور الاستبانة وفقاً لمعادلة كودر ريتشارد سون بتعديل كرونباك.
- معامل ارتباط الرتب لبيرسون لإيجاد الثبات والصدق والموضوعية للاستبانة.
- الرسوم البيانية.

الفصل الرابع

إجراءت البحث

الفصل الخامس

ملخص البحث

الفصل الخامس

1-5 ملخص البحث:-

هدفت هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي ابراز دور الاستثمار الرياضي في الاندية الرياضية, وذلك للاستفادة من الاستثمار, والتعرف علي مدي الاحتياجات داخل الاندية بطرق علمية سليمة و التوظيف الجيد لهذه الاموال داخل الاندية .في الابواب السابقة استعملت الاستبانة لتحقيق الهدف الاساسي لهذه الدراسة كما جاءت توصيات البحث كما يلي.

- العمل علي اصدارقوانين مرنة لفتح الباب أمام الاستثمار في المجال ومراجعته.
- تحديث كافة التشريعات ذات الاثر علي الاستثمار الرياضي.
- إعادة هيكلة الاندية الرياضية علي أسس عملية حديثة.
- ضرورة دعم النوادي الرياضية علي مستوي البنية التحتية وفتح المجال الإعلامي الرياضي.
- ضرورة توفر الاستثمار الرياضي علي مركز معلومات هدفه تزويد المستثمر بكل معلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة بالإضافة إلي توضيح إهم مجالات الاستثمار في الأنشطة الرياضية.
- يجب العمل علي تحقيق الانسجام بين القطاع العام والخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.
- السعي لاستصدار التشريعات التي تدعم الاستثمار.
- الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل الشخصية.
- أن تعي الاندية الرياضية حقيقية أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة وبيئة الأعمال الآخذ في التوسع جغرافيا, واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج , ولهذا فأنها مطالبة بوضع استراتيجية تطوير أداءها وضمان بقاءها واستمرارها.

2-5 المراجع العربية:

1- امال محمد ابراهيم بابكر(2015م) رؤية استراتيجية لتطبيق نظام التأجير التمويلي كأحد أساليب الخصخصة في مجال تطوير البنية التحتية للرياضة في السودان, المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد (6) ص 38- 43.

2- أمال محمد ابراهيم بابكر(2015م) استراتيجية تحويل أندية كرة القدم إلي شركات مساهمة في اطارتطبيق الخصخصة علي مرجعية قرار الفيفا 2007م(المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد(6) ص 85- 91.

3- امال محمد ابراهيم (2015م) مؤشرات تقييم الكفاءة الاقتصادية لميكانزم الاحتراف في اندية كرة القدم ,المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة العدد (5) ص 8- 13.

4- امال محمد ابراهيم بابكر(2015م) مؤشرات كفاءة منظومة المناخ الاستثماري الخاص في المجال الرياضي بالسودان بالسودان ,المجلة الاوربية لتكنولوجيا علوم الرياضة, العدد (5) ص 107- 112.

5- أمال محمد ابراهيم (2015م) دراسة تحليلية لاسباب ظهور علامات متلازمة التعب لدي لاعبات العاب القوي المسافات المتوسطة لشرق ووسط افريقيا(دراسة حالة علي عداءات السودان) مجلة الابداع الرياضي, العدد(15) ص 7- 27.

6- د. عبدالوهاب الأمين- د. زكريا عبد الحميد الباشا:" مبادي الاقتصاد الكلي". دار المعرفة. 1983م ص 349.

7- للمزيدأنظر : الإمام ابن منظور :"لسان العرب" ,مادة ثمر ,م 1 دار صادر بيروت 1965م ص 503- 504.

8- مجدالدين محمد يعقوب الفيروز آبادي:"بصائر ذوي التمييز من لطائف الكتاب العزيز",ج2 , تحقيق محمد النجار, القاهرة المجلس الأعلي للشؤون الإسلامية, لجنة إحياء التراث الإسلامي, 1965م ص 339.

9- محمد أبي بكر عبدالقادر الرازي:"مختارالصحاح" , دار الرسالة, الكويت 1987م ص 86.

10- إبراهيم أنيس : "المعجم الوسيط" ,ج1, مطبعة قطر الوطنية, 1985 , ص 100.

11- ليلي مقدم- محمد سميرطعبية:" معايير اتخاذ قرار الاستثمار من منظور الاقتصاد الاسلامي", بحث مقدم إلي الملتقي الدولي(الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل) جامعة غرادية, الجزائر, 23- 24 فبراير 2011م ص 4.

12- أحمد الصغير قراوي:"محددات ومواجهات الاستثمار من منظور إسلامي" الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصايات المغاربية , جامعة فرحات عباس , سطيف/ الجزائر, 25- 28 مارس 2003م ص 655.

13- زيد الخير ميلود:"الأسس والقواعد النظرية المالية الإسلامية" بحث مقدم إلي الملتقي الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية – التجارية/ علوم التسيير :(الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل) للمدة 23- 24 فبراير 2011م , الجزائر , جامعة عمار ثلجي ,ص 5.

14- محمد البلتاجي :" نحو نمو محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار والبنوك الإسلامية , الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية, دبي – الإمارات العربية المتحدة, 3-5 سبتمير 2005م ,ص 5.

15- د. حسين عمر:"موسوعة المصطلحات الاقتصادية , مكتبة القاهرة الحديثة ,القاهرة 1965م، ص 21.

16- راشد البراوي:" الموسوعة الاقتصادية " ط1 ,دار النهضة العربية ,القاهرة, 1971م ص 79.

17- د. عبدالوهاب الكيالي – كامل الزهيري:"الموسوعة السياسية"ط1 ,الموسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت 1974م ص 79.

18- الموسوعة العلمية والعلمية للبنوك الإسلامية:" الاستثمار" ج6 ,الكويت, 1982م , ص 79 . منشورات صندوق النقد الدولي : الجوانب التحليليةوالسياسات الخاصة بالبرمجة المالية" 1990م ص 138.

19- هوشيار معروف :" الاستثماروالاوراق المالية" , دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان ,2003م عبدالمنعم أحمد التهامي :"أساسيات في الاستثمار" مكتبة عين شمس , القاهرة 1992م ص 15.

20- حسين حريوش – عبدالمعطي أرشيد :" الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق " جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن ، 1996م ص 6.

21- طاهرة حيدر حردان:" مبادي الاستثمار ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،الاردن 1997م ص 13.

22- محمد الحناوي – نهال فريد مصطفي :" مبادي واساسيات الاستثنار، مكتبة جامعة الاقصي، غزة فلسطين 2006م ص 9.

23- لؤي فقي محمد نصر :" دور هيئة تشجيع الاستثمار في المحلي والاجنبي في فلسطين" رسالة ماجستير ,الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين، 2008م ص 16.

24- سيد سالم عرفة :" إدارة المخاطر الاستثمارية " ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن , 2009م .

3-5 المراجع الإجنبية:

1- Amal Mohamed Ibrahim Babker , Alhubayshy Khalid saad Zaid , (2014),Strategic vision to Empowerment the Sudanese Women in sports, .sewdish journal of Scientific Research , Vole(1) pag 3.

2- Amal Mohamed Ibrahim Babker (2014),An Evaluation Study , of Decision- Making Strategies for Investment in Sports Clubs, Swedish .journal of Scientific Research sjsr. Se Vole(1) pag 17- 21.

3- United Nation :"Concept & Definition of Capital for Nation .Statistical" paper No3 , 1963, pag 7.

4- Johan Maynard Keynes:"The general theory of Employment & Money " Macmillan Co. LTD, London, 1951,pag 77.

5- H .Bierman& S.Smidit:"The capital Budgeting Decision" 2nd ed ,New york, The Mac Milion Co. 1969, pag 4.

6- Herbert E. Dongall:" Investment" The Edition, prent ceholl, U.K 1973, pag 1.

8- Edward Shapiro :" Macro- Economic Analysis, Harcourt Bracejora Novich, L.n.c New york, 1974, pag 156.

9- Harvey & Johnson:" Introduction to Macro- Economic" Robert Maclo Hose& Co.LTD, Great Britain, 1978, pag 77.

10- William Blinder Boumal & Alan's :"Macro- Economics" 7th ed , the Dryedn pressruns USA, 1997, pag 143.

11- Charles P. Jones:"Investment – Analysis & Management" 9th ed, printed & Bound in India by Replika press, 2004, pag

12- V. K. Bhalla:" Fundamentals of Investment Management" Ram .Vager, New Delhi, 2006, pag 3

4-5 الاستبيان:

الرقم	المحور الاول اهداف الاستثمار في النادي الرياضي	م	ح	%
.1	**الاستفادة من انشطة النادي في الاستثمار**	90و2	77و1	9و0
.2	**الاستفادة من موارد النادي الرياضي**	09و1	81و1	91و0
.3	**تشغيل أصول النادي الرياضي**	22و1	77و1	89و0
.4	**ضمان استمرار الموسم الرياضي في النادي**	35و1	81و1	91و0
.5	**الحصول علي المال**	85و2	16و1	58و0
.6	**دقيق الربح**	55و1	24و1	62و0
.7	**الاستفادة من مميزات يمنحها قانون الرياضة2003م**	19و0	77و1	89و0
.8	**اتنهاز فرص الاستثمار في النادي الرياضي**	09و2	77و1	9و0
.9	**توجد رؤية محددة باندية كرة القدم لتطبيق الاستثمار في المجال الرياضي**	22و2	81و1	91و0
.10	**هنالك وضوح الاهداف والسياسات الادارية لتطبيق الاستثمار**	23و0	16و0	58و0
.11	**يوجد هيكل أداري مستقل بخطة مستمرة لتطبيق الاستثمارفي النادي الرياضي**	95و0	24و1	62و0
.12	**البيئة القانونية والتنظيم لتطبيق نظام الاستثمار النادي الرياضي**	55و2	77و1	89و0
.13	**تتوفر البنية التحتية لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار في النادي الرياضي**	40و2	77و1	89و0
.14	**يوجد مصادر التمويل للاستثمار في النادي الرياضي**	55و2	77و1	89و0
.15	**يوجد مركز للمعلومات لتسهيل الإجراءات ومد المستثمرين بالمعلومات اللازمة**	90و2	77و1	89و0

الرقم	المحور الثاني الفرص الاستثمارية بالاندية الرياضية	م	ح	%
.1	سهولة الاجراءات ووضوحها للمستثمر	19و2	77و1	89
.2	الشفافية في توزيع فرص الاستثمار	09و2	77و1	89
.3	القوانين تشجع علي الاستثمار	22و2	81و1	91
.4	قوانين الاستثمار في المجال الرياضي ذات كفاءة وفاعلية	23و1	16و1	58
.5	توجد كفاءة للمورد البشري في مجلس ادارة النادي الرياضي تشجيع المستثمر	95و1	24و1	62
.6	توجد ثقافة الاستثمارفي الاندية الرياضية	55و2	77و1	89
.7	تتوفر ملكية للاراضي في الاندية الرياضية	40و2	77و1	89
.8	توجد حرية لمجلس الادارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	55و1	24و1	62و0
.9	توجد استراتيجية بالاندية الرياضية لاستثمار الموارد	19و0	77و1	89و0
.10	سهولة الاجراءات ووضوحها للمستثمر	09و2	77و1	89و0
.11	الشفافة في توزيع فرص الاستثمار	22و2	81و1	91و0
.12	مشكلات الاستثمار في النادي الرياضي	23و0	16و1	58و0
.13	الاستثمار في الاندية الرياضية يحتاج لاموال ضخمة	57و2	81و1	94و0
.14	ضعف الضمانات المقدمة للمصارف	59و2	77	89و0
	ضعف القدرو علي تقديم البيانات المالية المطلوبة	85و2	77	92
.15	الاجراءات البنكية المعقدة	45و2	24	80
.16	ارتفاع سعر الفائدة من الاقراض البنكية	23و0	16و1	88
.17	ضعف مصادر التمويل من البنوك	57و2	81و1	94